وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمارثلجي الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
التخصص : إقتصاد كمي

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية

الموسومة بـ:

أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال (1990-2022)

إعداد الطالبة :
1- نبق رباح وصال

إشراف:
د. جدي العربي

لجنة المناقشة

بن تربح بن تربح	أستاذ	رئيسا
جدي العربي	أستاذ محاضر أ	مشرفا
شرماط الطاهر	أستاذ محاضر ب	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

كلمة شكر

عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

أتقدم بالشكر الجزيل إلى والديا العزيزين وإلى زوجي على

ايتاحتهما لي كل الظروف المناسبة لإتمام مشواري الدراسي.

كما أخص بالشكرالجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور جدي العربي الذي أكن له كل التقدير والاحترام .

كما لا أنسى أن اشكر أعضاء لجنة المناقشة سلفا على تفضليهم بقراءة بحثي وتصوييه من الخلل و توضيح النقائص الموجودة فيه .

وفي الأخير لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة أو سؤال عنا .

الإهداء

إلى عائلتي الصغيرة زوجي وابنتي خديجة تولين الغالية حفظهم الله

إلى والدي العزيز و أمي الغالية

إلى أمي الثانية وعائلة زوجي

إلى اخوتي وكل العائلة

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كل هؤلاء : أهدي هذا البحث المتواضع

الملخص

من خلال هذه الدارسة نحاول قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة : (1990 ــ2022) ولتحقيق اهداف الدارسة استعنا ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي نراها انها تساعد في تفسير هذه العلاقة، وقد تبّين من خلال الدارسة وجود أثر سلبي بين معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة والنمو الاقتصادي، وهذا ما يعني ان تخفيض معدل البطالة بفترة ابطاء واحدة يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، الا ان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة على وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي و البطالة، وكذا الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض انها تساهم بشكل ايجابي في امتصاص البطالة، ولكن غالبا ما تؤدي تلك السياسات الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في معدلات البطالة .

اوصت الدارسة بضرورة مراجعة السياسة الهادفة للقضاء على البطالة من خلال ايجاد اليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها ان تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما يفترض ان يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض معدلات البطالة، فإن الوصفة الفّعالة للسياسة الاقتصادية الوطنية والهادفة الى دعم النمو يجب ان تسعى للبحث عن المزيج الأمثل لعوامل النمو قصيرة المدى وتلك التي لها اثار بعيدة المدى، ثم العمل على توظيفها بطريقة مثلى من اجل تحقيق النمو وفي نفس الوقت تخفيض حدة البطالة، فالأولى تركز على القطاعات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي المباشر لا سيما القطاعات التي لا تحظى بالاهتمام في السياسة الاقتصادية الحالية للوطن، اما العوامل الثانية فهي اعطاء اهمية خاصة للقطاعات المستوعبة للعنصر البشري (العمالة) والتي عادة ما يكون مردودها الاقتصادي ضعيف في المدى القصير لكن اثاراها الاقتصادية تظهر في المدى البعيد .

الكلمات المفتاحية :بطالة، نمو اقتصادي، تشغيل، قانون اوكان ، برنامج(Eviews 12) ، نموذج ARDL

Abstract

Through this study, we attempt to measure the relationship between unemployment and economic growth in Algeria for the period from 1990 to 2022. To achieve the study's objectives, we relied on some macroeconomic variables that we believe help explain this relationship. The study revealed a negative impact of the unemployment rate on economic growth, with a one-year delay. This means that reducing the unemployment rate by one year contributes to an increase in the economic growth rate. However, a high economic growth rate and a low unemployment rate do not necessarily confirm a strong relationship between economic growth and unemployment. The same applies to economic policies aimed at supporting growth, which are supposed to positively contribute to reducing unemployment. However, often these policies lead to an increase in the economic growth rate without a significant decrease in unemployment rates.

The study recommended the need to review policies aimed at eliminating unemployment by creating mechanisms to generate permanent employment opportunities. These mechanisms would, in turn, have a long-term impact on economic growth. It is also recommended to distinguish between policies that support growth and policies that reduce unemployment rates. The effective formula for the national economic policy, aimed at supporting growth, should strive to find the optimal mix of short-term growth factors and those with long-term effects. It should then work on employing them in an optimal manner to achieve growth while simultaneously reducing the severity of unemployment. The first aspect should focus on economically productive sectors, especially those sectors that are not currently receiving attention in the current economic policy of the country. The second aspect should give special importance to sectors that accommodate the human element (labor), which usually have weak economic returns in the short term, but their economic effects become apparent in the long term.

Key-words: unemployment, economic growth, employment, Okun's Law, Eviews 12 model, ARDL model.

المحتوى	رقم الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الملاحق	IV
المقدمة	أ-ت
الفصل الأول : الإطار النظري للبطالة وعلاقته بالنمو الاقتصادي	
المبحث الأول : ماهية البطالة	1
المطلب الأول : مفهوم البطالة	1
أولا : البطالة لغة	1
ثانيا : المعنى الإصلاحي للبطالة	1
ثالثا : البطالة كظاهرة	1
رابعا : التعريف الشامل للبطالة	2
المطلب الثاني : أنواع البطالة	2
المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للبطالة	7
أولا : أسباب البطالة	7
ثانيا : الآثار السلبية لمشكلة البطالة	9
المطلب الرابع : النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في تفسير للبطالة	10
أولا : النظرية الكلاسيكية	10
ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية	12
المبحث الثاني : النمو الاقتصادي	14
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي و بعض المفاهيم المتعلقة به	14
أولا : تعريف النمو الاقتصادي	14
ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية	15
ثالثا : مفهوم التخلف الاقتصادي	16
المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي وعناصره	16
أولا : قياس النمو الاقتصادي	16
ثانيا : عناصر النمو الاقتصادي	18
المطلب الثالث : فوائد النمو الاقتصادي و تكاليفه	20

أولا : فوائد النمو الاقتصادي	20
ثانيا : تكاليف النمو الاقتصادي	20
المطلب الرابع :النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي	21
ثانيا : النظرية الكلاسيكية	22
ثانيا : النظرية النيو كلاسيكية	25
المبحث الثالث : العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي	28
المطلب الأول : النمو الاقتصادي والبطالة	28
المطلب الثاني : علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة	29
أولا : التأثير المتبادل بين البطالة والنمو الاقتصادي	29
ثانيا : علاقة البطالة بنمو الإنتاجية	32
المطلب الثالث : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	34
الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة: (1990- 2022)	
المبحث الأول : تقديم النموذج النظري	36
المطلب الأول : بناء النموذج النظري	36
المطلب الثاني : عينة الدراسة و مصادرها	37
المطلب الثالث : مصفوفة الارتباط بين متغيرات محل الدراسة	37
المبحث الثاني : تطور معدلات البطالة و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة :(1990ـ2022)	38
المطلب الأول : تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990 ــ 2022)	38
المطلب الثاني : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 ــ 2022)	39
	39
المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر البطالة على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 ــ 2022)	40
المطلب الأول : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى	40
المطلب الثاني : تقدير علاقة طويل الأجل	44
المطلب الثالث : دراسة استقرارية البواقي	45
المطلب الرابع : تقدير العلاقة في الأجل القصير(تصحيح الخطأECM)	46

أولا: اختبار جون هانسن (اختبار الأثر والقيم الذاتية العظمى)	48
ثانيا : استخدام نموذج ARDL	4ç
المطلب الخامس : اختبارات صلاحية وملائمة النموذج المقدر	51
الخاتمة	52
قائمة المراجع	54
الملاحق	56

المقدمة

البطالة والنمو الاقتصادي هما من بين اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني لاي بلد فالبطالة تعتبر احد القضايا الاقتصادية الكبرى التي تواجه العديد من الدول العالمية المتقدمة منها والنامية على السواء فهي تسعى الى تحقيق النمو والتقدم لاشباع احتياجات افرادها وفق نموذج معين للتنمية، ولذلك فإن التنمية لم تعد هي غاية الدول المتقدمة فقط، بل أصبحت هدفا تسعى إليه الدول المتخلفة لتعويض ما فاتها من فرص التقدم، والتطلع إلى مستوى أفضل لحياة شعوبها، وذلك من خلال مضاعفة سرعتها في النمو والتقدم، وما زاد من حدة مأزق التنمية في الدول النامية اتساع مفهوم التنمية، وارتباطها بأبعاد كثيرة ومتجددة. ولعل المدخل الحديث للتنمية يعتمد على فكرة الاستثمار في الموارد البشرية باعتبار الإنسان هو أساس عملية التنمية، فهو صانعها وهو المستفيد منها، لذلك فهو يمثل الهدف الأساس لبرامج التنمية، والوسيلة الفعالة والمحركة لها، كما أن بناء أي مخطط تنمية يجب أن يستند على معرفة واقع الموارد البشرية، واتجاهاتها، وطرائق إعدادها وتأهيلها كي تكون المعين والرافد البارز لسوق العمل بما يحتاجه من كفاءات ومؤهلات وخبرات، فهي بذلك دعامة الاقتصاد الوطني في أي دولة مهما كان نظامها الاقتصادي أو السياسي، حيث أثبتت الوقائع أن عنصر العمل يعد مسؤولا عن أكبر إسهام في عملية رفع مستويات الإنتاجية كماً ونوعا.

إن المشكلة الأساسية في تحليل عنصر العمل، هي إنتاجية العمل، حيث إن زياداتها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية إقامة وحدات إنتاجية جديدة، تستوعب المزيد من القوى العاملة، وتساهم إسهاما مباشرا وفعالا في معالجة مشكلة البطالة والحد منها .ولعل ما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة في البلدان العربية إلى جانب ارتفاع معدلات النمو السكاني، زيادة خريجي الجامعات ومعاهد التكوين من حملة المؤهلات العالية والمتوسطة نتيجة التوسع في مجانية التعليم كحق كفلته معظم الدول العربية، وكان من نتيجته عدم التنسيق بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل، وحدوث خلل في هيكل القوى العاملة بهذه الدول وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بطالة المتعلمين، والتي تمثل النسبة العالية بين الداخلين الجدد لسوق العمل كل عام.

يعاني الاقتصاد الجزائري من تفاقم مشكلة البطالة التي تقود إلى نتيجة أكدتها بعض التجارب الدولية الناجحة ويؤكدها الواقع الاقتصادي الجزائري حيث لا يمكن مكافحة وإيجاد حل لمشكلة البطالة بسياسات واجراءات مستقلة، إذ لابد من وضع سياسة معالجة البطالة في إطار الترابط الوثيق مع مجمل الاقتصاد الوطني، واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فخطورة مشكلة البطالة تتمثل في أنها من جهة تشكل هدرا لموارد المجتمع، ومن جهة أخرى تعد مؤشرا ودليلا على فشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات السكان. ويتأثر تقدير حجم البطالة في الجزائر بالمشاكل المفاهيمية والعجز الإحصائي، حيث إن أول ما يواجهنا من عقبات عند التصدي لقضية البطالة هو قلة البيانات وعدم دقتها بشكل يقود إلى تصور إجراءات التصحيح والعلاج، فالبطالة موجودة وقائمة بأنواعها المتعددة مع ملاحظة أن الاستثمارات الجديدة

و التوسعات في الاستثمارات القائمة هي العامل الرئيسي في تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة في أي اقتصاد.

إن محاولة فهم الأوضاع السكانية، ومظاهر التنمية البشرية، وطبيعة قوة العمل ومشاكلها، وحجم البطالة وظروفها يثير التساؤل حول المحددات الاقتصادية لحجم العمالة وبالتالي البطالة، ومن البديهي أن يتجه النظر إلى قوى الإنتاج ومحركات النمو الاقتصادي، فالعمالة تتوقف في نهاية الأسر على مستوى النشاط الاقتصادي، وهنا تظهر العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم العاملة، وعليه فإن نمو العمالة يتوقف على معدل النمو في الاقتصاد، وتنجم ظاهرة البطالة عند تراجع النشاط الاقتصادي، أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مستوى التشغيل الكامل، حيث تؤكد معظم الدراسات والبحوث على وجود علاقة سببية ما بين النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية، إذ حاول بعض الاقتصاديين دراسة العلاقة ما بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، حيث توصل (أوكان 1962) لوجود علاقة عكسية تربط ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، وأظهرت النتائج أن انخفاض معدل البطالة بنسبة 1 راجع إلى ارتفاع الناتج المحلي لإجمالي الحقيقي بنسبة 3 % والعكس صحيح.

ومن خلال ما سبق فإن ذلك يدفعنا إلى تناول موضوع البحث من خلال الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

تبعا للعرض السابق تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

كيف تؤثرالبطالة على النمو الاقتصادي ؟

الأسئلة الفرعية:

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

1-ما هي الأسس النظرية لمفهوم البطالة وأهم أسبابها والآثار الناجمة عنها والمؤشرات ذات العلاقة بها ؟

2- هل توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الفكر الاقتصادي ؟

3-ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على البطالة والنمو الاقتصادي ؟ وهل ساهمت المؤسسات والهيئات التي استحدثتها الجزائر في مكافحة البطالة ؟

4-هل توجد علاقة عكسية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الجزائري؟

هذه هي مختلف التساؤلات التي سوف نحاول توضيحها والإجابة عنها انطلاقا من طرح بعض الفرضيات التي نعتبرها أساسية.

- فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث تنطلق الدراسة من الفرضيات الفرعية التالية:

1 -وجود علاقة على المستوى النظري بين النمو الاقتصادي والبطالة

2 -ضعف العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي في الجزائر واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى غياب الانسجام والتلاؤم بين المراكز الوظيفية والمؤهلات العلمية

3-ساهمت المؤسسات والهيئات التي استحدثتها الجزائر في مكافحة البطالة بما هو مخطط لها

4-هناك علاقة سببية ثنائية تتجه من النمو الاقتصادي إلى معدل البطالة ومن معدل البطالة إلى النمو الاقتصادي

الفصل الأول

الإطار النظري للبطالة وعلاقته بالنمو الاقتصاد

تمثل مسألة البطالة في الوقت الحاضر احدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الإقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فهي تعتبر آفة اجتماعية خطيرة ولها أثر كبير على النمو الاقتصادي، وفي هذا الفصل سنتناول مفهوم البطالة والنمو الاقتصادي وكيف يؤثران على بعضهما البعض,

المبحث الأول : ماهية البطالة

إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا امر معقد، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس لحالة العاطل عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي لمفهومها يواجه صعو بات تظهر عند التعريف بها وتحديد أسبابها، وأسلوب حصرها او أنواعها.

المطلب الأول : مفهوم البطالة

أولا: البطالة لغة

ترجع كلمة البِطالة في اللغة العربية بكسر الباء إلى الفعل بَطَلَ أو بَطُلَ، أما البَطالة بفتح الباء فهي مصدر بَطَلَ، وفي الحالتين فإنّها تعني التعطّل عن العمل والقعود عنه، أو عدم توافر العمل للراغبين فيه والقادرين عليه، أو الحالة التي لا يوجد فيها وظائف يبحث عنها الناس، ويُقال يوم بَطالة أيّ يوم عطلة .

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للبطالة

تطلق البطالة على ثلاثة معاني:

1- عدم تناسب فرص العمل مع المتاح من قوة العمل أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها.
2- عدم توفر فرص العمل أيا كان نوعها لطالبي العمل.
3- قيام الشخص بعمل ما لا يتناسب مع رغبته في العمل[1].

ثالثا: البطالة كظاهرة

هناك من عرفها بأنها: "هي حالة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه؛ ولكن لا تتوفر لهم فرصة الحصول عليه" ؛ ونعتقد أن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار حدود سن العمل.

ومنهم من عرفها بأنها: "هي ظاهرة تؤثر بانتظام في قوة العمل بالمدى طويل الأجل وخاصة في الدول الصناعية أثناء فترات الكساد الأعظم ونلاحظ أن هذا التعريف غامض؛ حيث لم يوضح نوع هذه الظاهرة[2].

[1] جميل أحمد محمود خضر:" البطالة : الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية ، القاهرة، 2013، ص 16

[2] أسامة السيد عبد السميع : "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008، ص 19

رابعا: التعريف الشامل للبطالة

أكثر التعريفات شيوعا وعمومية لمفهوم البطالة هو الذي يعرفه بأنه " تلك الحالة التي يكون عليها الأفراد الحاملين لقوة العمل والراغبون في العمل والقادرون عليه (من حيث السن؛ الصحة الحالة الاجتماعية والتأهيل المهني) والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه". ولعل هذا التعريف يكاد يعكس كل الشروط الموضوعية التي تحقق بمقتضاها حالة البطالة. غير أنه لا يتطرق لأشكالها أو دوافعها و نتائجها[1].

نتفق مع بعض النقاط في التعاريف السابقة؛ فنستنتج تعريفا شاملا للبطالة بأنها: هي تلك الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوة العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه وقابلين بمعدل الأجر القائم ويصنفون ضمن حدود سن العمل لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بظروف النشاط المراد القيام به.

المطلب الثاني : أنواع البطالة

تتفاوت كتلة البطالة من حيث الجنس؛ العمر والمهنة. وقطاع النشاط وكذلك من حيث المدة التي تعانيها الفئات العاطلة. وإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة فهناك أنواع عدة من البطالة التي عرفتها المجتمعات في مختلف مراحل تطورها سواء الصناعية منها أو تلك التي عرفتها البلدان النامية ومنها الدول العربية.

وتشير معظم الدراسات التي تناولت مشكلة البطالة إلى أشكالها أو صورها وبأنها ليست ثابتة ونهائية بل متغيرة ومتجددة تبعا لزاوية الاهتمام بها من قبل الباحث، فضلا عن المعيار أو المعايير التي يتبعها الباحث في دراسته لهذه الظاهرة. ونعرض في ما يلي أهم أشكال البطالة وأنواعها الأكثر شيوعا:

1- البطالة الدورية:

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة بل تتنابه فترات صعود وهبوط دورية. يطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي مصطلح الدورة الاقتصادية (Buisness cycle) التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون هذه الدورة من مرحلتين ومن نقطتي تحول« تسمى المرحلة الأولى مرحلة الرواج أو التوسع؛ فيها يتجه الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد إلى أن يصل إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج؛ عندها تحدث نقطة التحول .[2]

ليتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته(الدخل- الناتج- التوظيف) نحو الهبوط الدوري ويدخل الاقتصاد الوطني مرحلة الانكماش. إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش، وبعدها يبدأ الانتعاش ليتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى.

---

[1] مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة إستطلاعية (مجموعة من الكتاب) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1992 ، ص 16

[2] طالب محمد عوض:" مدخل إلى الاقتصاد الكلي"، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص ص 157 158

2 -البطالة الاحتكاكية:

هي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن العمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم؛ بعبارة أخرى تعني البطالة الاحتكاكية: التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى.[1]

< التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى>

3 -البطالة الهيكلية:

يمكن تعريف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل وتركيب القوى العاملة (من حيث المهارة؛ التوزيع الوظيفي والتوزيع الإقليمي) وبين هيكل الطلب على الأيدي العاملة. نعني كذلك بالبطالة الهيكلية وجود عدد من الأفراد العاطلين بسبب مؤهلاتهم التي لا تتوافق مع متطلبات الوظائف الشاغرة الموجودة. أي أن البطالة الهيكلية تشير إلى ذلك النوع من البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني بحيث لا تتوافق مؤهلات الأفراد مع متطلبات الوظائف الشاغرة.[2]

4- البطالة الاختيارية والإجبارية:

وهي تعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل ولكنهم ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد. هذا معناه أنه تتوفر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لأن مستوى الأجر في هذه وظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها. وقد يرجع السبب لوجود هذه البطالة إلى وجود نقابات عمالية قوية تعمل على تحديد أجر العامل الحقيقي" عند مستوى أعلى من الأجر التوازني" [3].

ويمكن تحديد البطالة الاختيارية بيانيا كالاتي:

الشكل رقم (01): يوضح البطالة الاختيارية بيانيا

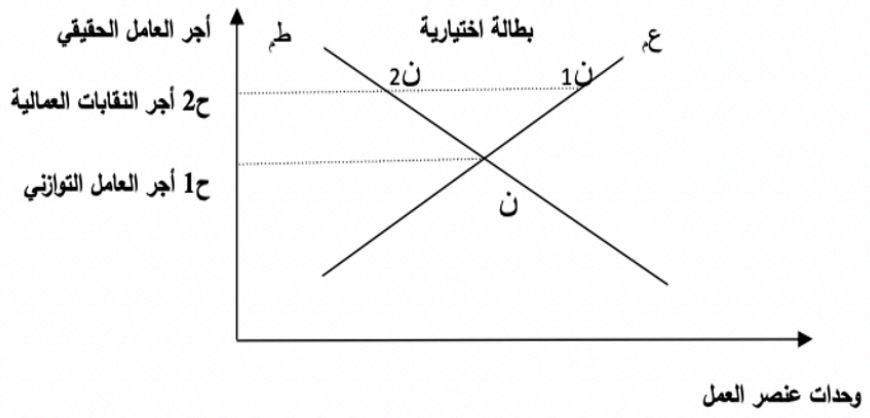

المصدر: أحمد رمضان نعمة واخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 264

[1] طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 159

[2] خالد محمد الزواوي:" البطالة في الوطن العربي"، مجموعتنا العربية، القاهرة، 2004، ص ص 19 20

[3] خالد محمد الزواوي، مرجع سبق ذكره، ص 22

فإذا كان عرض العمل يمثل بالمنحنى (ع م) ها كما في الشكل السابق والطلب على العمل يمثل بالمنحى (ط م) , فإن اجر العامل التوازني يتحدد عند (ح1)، وإذا حددت النقابات العمالية اجر العامل عند (ح2) مثلا فهذا معناه ان عرض العمل وليكن (ن1, ح1) أكبر من الطلب على العمل (ن2, ح2) مما يعني وجود فائض عرض في عنصر العمل يقدر بالمسافة (ن1؛ ن2) وهو ما يمثل البطالة الاختيارية والسبب فيها يرجع إلى تحديد النقابات العمالية لأجر العامل يزيد عن الأجر التوازني.

البطالة الإجبارية هي التي لا اختيار للفرد فيها؛ وإنما تفرض عليه أو يتعرض لها قد يكون السبب عدم تعلمه مهنة في الصغر أو نتيجة لتقادم هذه المهنة لتغير البيئة أو تطور المجتمع ويصبح ممارسة هذه المهنة يحتاج إلى استعمال أدوات وتجهيزات ولا تتوفر له الوسائل المالية لشرائها وقد يفتقر إلى رأس المال مع معرفته بالتجارة. وقد يكون من أهل الزراعة ولكنه لا يتوفر على الوسائل الضرورية لممارسة هذا النشاط. وتحدث أيضا عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرص التوظيف« رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد. هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية[1].

5 –البطالة المقنعة أو المستترة :

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالبا ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية يساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته[2] ؛ من ثم فإن مفهوم البطالة هنا يتضمن عدة عناصر من أهمها:

- قيام العاملين بالعمل؛ وعدم عملهم في نفس الوقت فيترتب على ذلك انخفاض معدلات الأداء وعدم الحماس في القيام بالعمل؛
- يزداد ظهور المعدلات العالية لهذه النوعية من البطالة كنتيجة لعدم وجود الإدارة الجيدة التي تملك سلطة توجيه أجهزة الإنتاج والخدمات؛
- يظهر هذا النوع من البطالة كناتج لعدم تكافؤ وظيفتي الإشراف والرقابة في إدارة العمل.[3]

[1] أحمد رمضان نعمة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 264

[2] سيف الإسلام حسين عبد الباري:" البطالة: الأسباب والمخاطر المترتبة عليها وكيف علاجها الإسلام "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص 17 18

[3] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 16

6 -البطالة الموسمية:

وهي البطالة الناجمة عن توقف العمل الذي يؤديه الإنسان توقفا تعترضه طبيعة ذلك العمل وظروفه في بعض القطاعات الاقتصادية. وتعني أن هناك قوى بشرية مؤهلة للقيام بعملها في المجتمع لكنها لا تقوم به إلا في مواسم محددة من العام ومثل هذه البطالة؛ البطالة التي يخضع لها عمال المواسم الزراعية وأعمال بعض المهن أو الحرف التي لها مواسم معينة في فصل الشتاء أو الصيف؛ حيث يزداد الطلب على العمالة في بداية وخلال الموسم؛ ثم ينخفض الطلب على العمال وينعدم في نهاية الموسم وينتظر الأفراد العاملون الموسم القادم وهكذا. مثل موسم جني القطن أو المواسم السياحية والفنية والمهرجانات ...إلخ[1].

عند ملاحظة حدوث البطالة الموسمية في نشاط ما أو صناعة ماء لا يعني بالضرورة حدوث بطالة موسمية في بقية الأنشطة؛ هذا يعني أن العمال الذين تعرضوا للبطالة نتيجة الاستغناء عنهم في نشاط ما يستطيعون أن يجدوا عملا في نشاط أخر أو صناعة أخرى. ويندرج أيضا تحت البطالة الموسمية تخفيض ساعات العمل أو عدد الأيام التي يشتغلها العامل وذلك دون الاستغناء الكامل عن خدمات العامل الكلية. وهذا يعني أن العامل يعمل لفترة أقل مما كان بالتالي يكون في حالة بطالة جزئية.

7 -البطالة الواضحة (المكشوفة):

وتعني حالة الأفراد الذين لا يجدون عملا أصلا يكتسبون منه قوتهم؛ ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة؛ أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى؛ ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد الوطني مثل بطالة الخريجين والباحثين الجدد عن العمل لأول مرة والتي تمثل بطالة المتعلمين النسبة الكبيرة منها". والبطالة المكشوفة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. في البلدان الصناعية؛ يتزايد حجم ومعدل هذه البطالة في مرحلة الانكماش و الكساد الدوري؛ عادة ما يحصل العاطل عن العمل في هذه الدول على إعانات أو مساعدات حكومية؛ أما في البلدان النامية فتكون البطالة المكشوفة أكثر إيلاما وقسوة؛ لعدم وجود مثل هذه الإعانات.

8 -البطالة الشاملة والجزئية:

توصف البطالة الشاملة بأنها شاملة أو عامة؛ إذا كان فائض القوة العاملة العاطلة شاملا لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية دون استثناء كما في حالة ركود اقتصادي عام أو في حالات الأزمات والحروب. كما توصف بأنها شاملة لقطاع معين إذا كانت مقتصرة على فئة محددة من قوة العمل ولهذا القطاع خاصة.

وتصف البطالة بأنها جزئية إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداما تاما أي أنها تشمل كل الأفراد الذين يعملون بأجر أو لحسابهم الخاص؛ سواء كانوا في العمل أو ليسوا فيه؛ ويعملون لأسباب

[1] سيف الإسلام حسين عبد الباري , مرجع سبق ذكره، ص 20

خارجة عن إرادتهم لساعات أقل من ساعات العمل العادية وهم يبحثون عن عمل إضافي أو مستعدون لهذا العمل أثناء فترة الكساد.[1]

9 -البطالة السلوكية:

هي البطالة الناجمة عن رفض جزء من القوة العاملة عن المشاركة في بعض النشاطات والانخراط للعمل في الوظائف ذات القيمة الاجتماعية الدنيا خوفا من نظرة المجتمع فتترك العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة وأعمال البناء الشاقة وغيرها[2].

10- البطالة المستوردة:

وهي البطالة التي يتعرض لها جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع". وقد يواجه النشاط الاقتصادي هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة محلية مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة [3].

11-البطالة الانكماشية:

تمثل أولئك العاطلون عن العمل نتيجة انكماش بعض الأنشطة وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منها وهي بطالة اختيارية[4].

12 -البطالة العالقة أو القاعية:

وهي البطالة المتبقية عندما يكون النشاط الاقتصادي في حالة توازن دون مستوى التشغيل الكامل.

13-البطالة الطبقية:

وهي ترتبط بمنظور اجتماعي حيث توجد في أي مجتمع من القوى البشرية العاملة فيه؛ تحتل مرتبة اجتماعية عليا لا تتناسب بالضرورة مع إنتاجها ومع ما تقوم به من أعمال ونلخص أخيرا إلى أنه للبطالة المعاصرة عدة وجوه؛ وهذا التنوع في أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد تحليل البطالة حيث ترتبط البطالة بعدم توازن الطلب الكلي والعرض الكلي.

ومهما كان نوع أو شكل البطالة؛ فهي عبارة عن كمية من طاقة ووقت العمل غير المستخدم خلال فترة زمنية معينة .[5]

---

[1] سيف الإسلام محمد عبد الباري، مرجع سابق، ص ص 20 21

[2] وليد ناجي الحالي، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 13

[3] وليد ناجي الحالي، مرجع سابق، ص 13

[4] عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف : " تخطيط الموارد البشرية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1992 ، ص 64

[5] عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف، مرجع سابق، ص 65

14-البطالة الإقليمية:

هي البطالة التي قد تصيب إقليما معيناً دون آخر وتنتج عن الكوارث الطبيعية التي تصيب إقليم أو آخر أو نفاذ الموارد من هذا الإقليم دون الآخر وغير ذلك من الأسباب[1].

المطلب الثالث : الاثار الاقتصادية للبطالة

أولا : أسباب البطالة

معرفة أسباب البطالة أمر ضروري لتحديد الحل الأنجح للمشكلة والعوامل المسببة للبطالة كثيرة ومتنوعة؛ تباينت هذه الأسباب واختلفت حسب طبيعة البلدان وأحيانا تختلف حتى داخل البلد الواحد ومن فكر إلى آخر رغم هذا فهناك ما يشبه الاتفاق على بعض الأسباب بين المهتمين بهذا المجال ؛ لذلك صنفنا أسباب البطالة كالتالي:

1-زيادة الكثافة السكانية:

إن المعدل المرتفع للكثافة السكانية يؤدي إلى التهام كل فرص العمل المتاحة في سوق العمل؛ أو بمعنى آخر عدم وجود التناسب بين فرص العمل المتاحة وبين الطلب على قوة العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها.

إن الكثير من الاقتصاديين يربطون بين النمو السكاني المتسارع وما يترتب عليه من زيادة أعداد الأفراد الناشطين اقتصاديا والباحثين عن عمل وما يؤدي إليه ذلك من تزايد في أعداد البطالة؛ فإن لم تكن معدلات النمو الاقتصادي موازية – أو على أقل مناسبة – للنمو السكاني؛ كانت هناك فجوة بين فرص العمل المطلوبة وفرص العمل المتاحة أو المعروضة؛ من ثم تحدث البطالة. لكن ليست البطالة هي المعوق للتنمية بل سوء تخطيط وتنفيذ برامج التنمية هو السبب في البطالة و من ثم في التخلف الاقتصادي حيث إن الإدارة تهدر أحد عناصر الإنتاج وهي اليد العاملة. لذلك يجب البحث عن دور الدولة أو الإدارة في تهيئة ظروف التشغيل[2].

2 -الخصخصة:

غالبا ما يترتب عليها تسريح أعداد كبيرة من العمال؛ الذين يعملون في الشركات محل الخصخصة مما يؤدي إلى زيادة البطالة. والخصخصة تعني: بيع أصول أحد المؤسسات أو الهيئات التي تملكها الدولة إلى أحد الأفراد أو المؤسسات الخاصة. وقد يكون السبب الرئيسي للبيع هو الوضع المالي السيئ لهذه المؤسسة؛ فيتم بيعها لتفادي الخسارة المتواصلة. [3]

---

[1] لؤي أديب سليمان العيسى: الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 167

[2] فتحي عطية السيد مصطفى: " الحلول العلمية لعلاج مشكلة البطالة "، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 63

[3] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 26

3 – سن التشغيل:

يعد سن التشغيل سبب في البطالة؛ سواء كان بتشغيل صغار السن أو برفع سن التقاعد. فتشغيل صغار السن يؤدي إلى شغل أماكن يمكن أن يشغلها الكبار؛ أما من ناحية رفع سن التقاعد فيترتب عليه حجب بعض لمواقع التي كانت من المفترض أن تخلى قبل ذلك ليشغلها الصاعدون الجدد إلى قوة العمل.[1]

4-الأسباب الشخصية أو الإرادية وغير الإرادية:

وتكمن الأسباب الإرادية فيما يلي:

- رغبة بعض الشباب في الالتحاق بعمل معين على الرغم من عدم توافره وتوافر غيره؛ فإن ذلك يؤدي إلى انتشار البطالة نظراً لرفضه العمل في هذا المجال
- نفور بعض الشباب من امتهان الحرف اليدوية وأملهم في أن يلتحقوا بوظائف مرموقة يساهم أيضا في انتشار البطالة
- رغبة بعض الشباب في عدم العمل أصلاء حيث أن هؤلاء الشباب وإن كانوا من أسر ثرية إلا أنهم يصبحون عالة على المجتمع مستهلكين غير منتجين لأنهم عاطلين؛ مما يزيد من مشكلة البطالة
- تفضيل البعض عدم العمل والجد فيه من أجل الحصول على المال بطريقة سهلة كالتسول والسرقة والنصب والإتجار في المخدرات ..الخ كل ذلك أدى إلى انتشار البطالة

اما الأسباب الغير الإرادية التي ساعدت على انتشار البطالة وزيادة حجمها فهي:

- عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب
- عدم تكافؤ الفرص بين الخرجين عند التوظيف
- عدم التوازن أو تناسب بيع العمل وما يتقاضاه العامل من أجر مقابلا له؛ حيث يستمر في عمله ولكن يبحث عن عمل آخر إضافي ليحسن من دخله؛ مما يجعله يتزاحم في سوق العمالة مع الأشخاص غير العاملين أصلا ويتنافس معهم وهذا أيضاً كاف لزيادة حجم البطالة .[2]

5-التقدم التكنولوجي:

بالفعل فهناك تناسب طردي بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة؛ فكلما ازدادت سرعة التطور التكنولوجي زادت نسبة البطالة؛ فالعمليات الإنتاجية صناعية كانت أو زراعية؛ أو حتى تجارية خدمية؛ أصبحت شيئا فشيئا تعتمد على العمل الآلي وبطبيعة الحال فإنه كلما زاد الاعتماد على الآلات قل الاعتماد على الإنسان؛ بل إن بعض القطاعات الصناعية أصبحت تعتمد كليا على العمل الآلي , فكل مراحل النشاط تعتمد على الكمبيوتر؛ فأصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال بشكل متسارع تحت مسميات إعادة الهيكلة دون أن يواكب ذلك إيجاد وظائف أخرى تعادل الوظائف الملغاة .

[1] فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 69

[2] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص ص 31 32

6-عدم التنسيق بين قنوات التعليم و الجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه السوق:

بمعنى أنه قد يوجد فائض في بعض الخريجين في مهنة معينة؛ بينما يوجد عجز في مهنة أخرى؛ فعدم التنسيق بين الجهات المشرفة على التكوين والتعليم وما يحتاجه سوق العمل يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها .

فقد توصلت دراسة عن أسباب البطالة إلى عدم الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم والتكوين وبين احتياجات الاقتصاد الوطني مثل توجه الطلاب إلى دراسة تخصصات نظرية وهناك تشبع منها وقلة في عدد الخريجين في بعض التخصصات العلمية أو المهنية .

" عدم وجود تنسيق بين سياسة التعليم وسياسات التوظيف بالنسبة للخريجين من مراكز التعليم والتكوين يساهم في زيادة معدلات البطالة في الدول المعنية " [1]

7-وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار:

سبب البطالة هنا يرجع إلى وجود فجوة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك؛ وطبيعة نمو اقتصاد الدول النامية الذي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في اختلال في ميزان المدفوعات واختلال في الموازنة العامة. [2]

ثانيا : الاثار السلبية لمشكلة البطالة

بعد التعرف على مفهوم البطالة وتعريفها والتعرف على اهم انواعها وبعد الوقوف على اهم الأسباب والعوامل التي تسبب في ظهورها سنبحث أهم الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة.

البطالة تعني حرمان الشخص من مصدر رزقه؛ بما يفقده الشعور بجدوى وجوده؛ ليكون على هامش الحياة فلا يوجد شيء أثقل على النفس من الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الانسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسؤولا عن أسرة وعن تأمين احتياجاتها المعيشية؛ لذلك يترتب على البطالة العديد من المشكلات الاجتماعية؛ النفسية؛ الاقتصادية؛ السياسية والأمنية ...الخ . وبشكل أكثر تحديدا فإن آثار البطالة يمس جميع جوانب حياة المجتمع ومع ذلك يمكن أن نقسم هذه الآثار إلى آثار اقتصادية اجتماعية وسياسية.

[1] برنامج الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية البشرية لعام 2005

[2] أحمد عباس عبد الله المحمدي: البطالة في الدول العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة، العدد 15، 2007، ص 06

المطلب الرابع : النظرية الكلاسيكية و النيو كلاسيكية في تفسير البطالة

أولا: النظرية الكلاسيكية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وتعتبر المدرسة الكلاسيكية من أفضل مدارس الفكر الاقتصادي التي كان لها إسهام واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة؛ ويرجع السبب في ذلك لاهتمام الاقتصاديين الكلاسيك بالبعدين الاجتماعي والسياسي لهذه الظاهرة الاقتصادية وهذا ما يفسر لنا لماذا احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلهم باعتبار انها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية. تميزت هذه المدرسة بتحليلها لمشكلة البطالة؛ لأنها اعتمدت التحليل في الأجل الطويل؛ حيث تم ربط مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني؛ وبما سيؤول إليه النظام الرأسمالي في الأجل الطويل.

وقد جسد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسمه الذي يقول إن العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابل بطلب مساو له وفقا للتوازن في سوق تنافسية. وقد ساد قانون ساي المذكور باعتباره ممثلا للفكر الكلاسيكي.

بمعنى أن البيع (العرض) مرتبط بالشراء (الطلب) وينطبق قانون ساي في حالة المقايضة أما إذا استعملت النقود في عملية التبادل؛ فمن الملاحظ في هذه الحالة فصل عملية المبادلة إلى عمليتين مستقلتين كل منها عن الأخرى، وبالتالي تتفصل عملية البيع عن عملية الشراء. ومع ذلك فإن الكلاسيك لم يروا أي تعارض بين إدخال النقود في التبادل وبين سريان قانون ساي للأسواق.

وتماشيا مع قانون سايس فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل؛ وهو الوضع الطبيعي والمألوف لديهم وإن أي توازن يكون دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد البشرية والاقتصادية؛ هو توازن غير مستقر؛ أي المساواة بين الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع. ولو حدث وكان عرض المدخرات في السوق النقدي والمالي أكبر من الطلب عليها، أي الادخار أكبر من الاستثمار فإن ذلك يؤدي تبعا لقوانين العرض والطلب – إلى انخفاض سعر الفائدة؛ وبالتالي يتزايد الاستثمار وتزداد معه فرص العمل وتتلاشى البطالة وينقص الادخار إلى أن يتساوى الادخار مع الاستثمار وتعود حالة التوازن من جديد.

ويحدث العكس في حالة زيادة الاستثمار على الادخار ، حيث يزداد سعر الفائدة وتزداد المدخرات إلى أن تتساوى مع الاستثمار فيعود وضع التوازن من جديد[1].

[1] مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة إستطلاعيه، مرجع سابق، ص ص 24 25

أما لو كانت هناك بطالة؛ بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه؛ فإن علاج ذلك يكون سهلا من خلال انخفاض الأجور حيث تودي البطالة إلى وجود تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف؛ مما يجعلهم يقبلون بأجر أقل. والأجور الأقل تعني انخفاضا في تكاليف الانتاج وبالتالي زيادة الأرباح لدى قطاع الأعمال. ومن ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج؛ بالتالي زيادة الطلب على العمال ... الشيء الذي يؤدي إلى امتصاص البطالة.

لقد افترض الكلاسيك أن علاج البطالة؛ إنما يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل. وتوصل الكلاسيك في هذا الخصوص إلى النتيجة التالية: ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستوى الأجور والأسعار عند حد معين وإن نقابات العمال يجب ألا تقف ضد تيار انخفاض الأجور، حينما تحدث البطالة وإلا فإن الأمور سوف تضطرب ويصعب
علاج البطالة.

ولكي نوضح رؤية الكلاسيك في تأثير جمود الأجور أي عدم تحركها نحو الانخفاض في حالة وجود البطالة. نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (02) : نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك

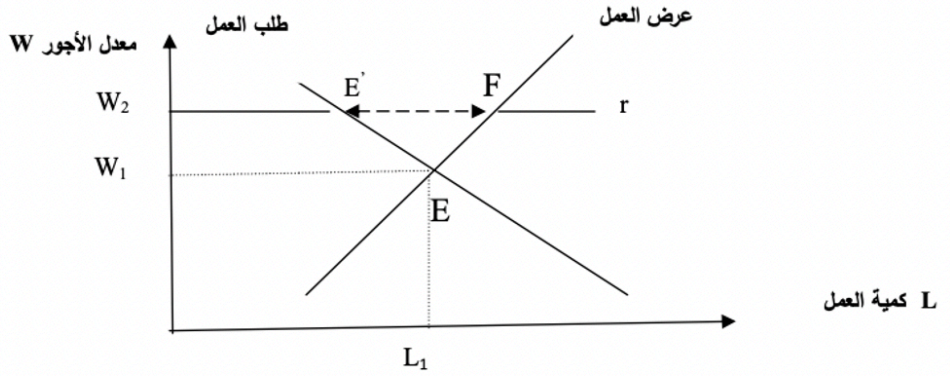

المصدر : محمد شريف إلمان ، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي" ، منشورات برتي، الجزائر،1994، ص 105

في هذا الشكل يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة.(E) وعندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هي (OL1) ومعدل الأجر (OW1). لنفرض أنه بسبب ضغط النقابات؛ أو تشريع حكومي" قد ارتفع معدل الأجر إلى (OW2) في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل عند هذا المعدل الجديد للأجر يساوي المسافة (W2F) في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل يكون مساويا للمسافة (W2E)؛ مما يعني أن هناك فائض عرض؛ أو بتعبير أدق؛ وجود بطالة؛ تقدر بالمسافة (E'F). وبناء عليه؛ فإن هدف امتصاص البطالة (أو فائض عرض العمل) يتطلب؛ من وجهة نظر الكلاسيك تخفيض الأجور.

ولكن الكلاسيك لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية وهي البطالة التي تنشأ لتفضيل العمال لذلك على قبولهم الأجور المنخفضة السائدة؛ لكن في جميع الأحوال توجد فرص للتوظيف كافية لتشغيل العمال القادرين على العمل والراغبين فيه؛ عند مستويات الأجور السائدة, كما أنهم لم يسقطوا من التحليل إمكانية حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشا بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها قطاع الأعمال؛ لكن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور.

لكن روبرت مالتس طور في سنواته الأخيرة ما يشبه النظرية التي تفسر إمكانية قيام البطالة في الأجل القصير بسبب قصور الطلب الفعال؛ فقد كان يعتقد أنه من المحتمل جدا ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي؛ بسبب قصور الاستهلاك. وقد رد هذا القصور إلى أن رجال الأعمال يستهلكون أقل مما يربحون؛ لأنهم يدخرون وإن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون؛ ذلك بسبب حصول قطاع الأعمال على جزء من إنتاجهم في شكل ربح. [1]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

أعاد النيوكلاسيك تأكيد ثقتهم في قانون ساي للأسواق ومن ثم أنكروا إمكانية تعرض النشاط الاقتصادي لأزمات إفراط الإنتاج العامة؛ فنفوا احتمالات وجود البطالة على نطاق واسع. كذلك اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة الكاملة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم جمود الأجور لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات. وعليه فإن البطالة التي تسود في أي فترة إما أن تكون بطالة اختيارية أو هيكلية؛ ولهذا كان النيوكلاسيك يعتقدون أنه يوجد ميل كامن في النظام الاقتصادي يدفعه نحو تحقيق التوظيف الكامل؛ باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة.

لعل أفضل من صاغ رؤية النيوكلاسيك في مجال التراكم والنمو والتغير التكنولوجي هو الاقتصادي الامريكي الشهير روبرت سولو في نموذجه تحت عنوان " مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي " لأن الجيل المؤسس (كارل منجر، ستانلي جيفونز وليون قالراس) لم توجد لديهم أي رؤية؛ محددة بشأن مستقبل النمو وقضايا العمالة في الأجل الطويل؛ لقد آمن الجيل المنظر للنيوكلاسية بفعالية التقدم التكنولوجي ودوره في مواجهة قانون الغلة المتناقصة؛ ومن هنا فقد نظر مفكرو هذا الجيل إلى النمو الاقتصادي المصحوب دوما بالتوظف الكامل على أنه عملية تدريجية ومستمرة .[2]

إن أهم متغيرين في نموذج سولو هما: رأس المال والتغير التكنولوجي؛ حيث افترض سولو في البداية ثبات عنصر التغير التكنولوجي واهتم أساسا بالدور الذي يلعبه رأس المال في عمليات النمو وتأثير ذلك على الأجور والعائد على رأس المال .

عند تناولهم لمسألة النمو الاقتصادي؛ فإن الاقتصاديين النيوكلاسيك يؤكدون دوما على أهمية التركيز

[1] محمد شريف المان، مرجع سابق، ص 106

[2] مشكلة البطالة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 27

على رأس المال لتحقيق النمو. ويقصد برأس المال هنا زيادة متوسط رأس المال لكل عامل على مدار الزمن. ويتحقق هذا حينما يتزايد رأس المال بمعدل أكبر من معدل زيادة عنصر العمل. ومن أمثلة ذلك مضاعفة التجهيزات والمعدات المستخدمة داخل المصانع ففي هذه الحالة تحدث زيادة في متوسط رأس المال للعامل أي تغير في البنية التقنية لرأس المال فتكون نتيجة ذلك ارتفاع إنتاجية العامل.

إن عملية توسيع رأس المال تأخذ في البداية شكل إنشاء المشروعات وتوسيعها؛ وخلال هذه العملية يتزايد الطلب على العمالة ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة رأس المال ويظل المستثمر ينفق على تكوين رأس المال الثابت إلى أن تصل الأرباح إلى حدها الأقصى؛ ثم تنخفض بعد ذلك (تحت تأثير قانون الغلة المتناقصة)

وعندما ينخفض معدل العائد على الاستثمار مع زيادة عملية تعميق رأس المال؛ فإن سعر الفائدة ينخفض إلى مستويات قد لا تكون مغرية للقيام بالادخار. اما معدل الأجور فإنه يتجه للتزايد مع عمليات تعميق رأس المال؛ وذلك لأن كل عامل أصبح يساعده قدر أكبر من رأس المال الثابت بالمقارنة مع الفترات الماضية وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجياته الحدية مما يدفع بالأجور للتزايد مع تزايد هذه الانتاجية.

إن النظرية النيوكلاسيكية لم تعطي قضية البطالة اهتماما يذكر لأنها تبنت قانون ساي للأسواق؛ ومن ثم افترضت حالة التوظيف الكامل. وقد عانت هذه النظرية من عيوب أساسية كثيرة فيها مثل افتراضها حالة المنافسة الكاملة وهي حالة لا وجود لها في الواقع وأن دخول عوامل الإنتاج تتحدد

بالحدية وأن أسعار عوامل الإنتاج مرنة بشكل كامل والادخار يتعادل مع الاستثمار دائما عند مستوى التوظف الكامل .[1]

لكنها تجاهلت بذلك واحدة من أهم المشكلات التي شغلت بال جيل كامل من الاقتصاديين (كينز وأتباعه) كما أنها نظرت إلى التغير التكنولوجي باعتباره شيئا خارجيا يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي. لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ ان استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج؛ لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة؛ وبالتالي فإن التجهيزات الآلات قد يؤثر على حجم العمالة حيث تحل محل العامل في بعض الأحيان لهذا تتعرض هذه النظرية لنقد كبير من قبل منظري مدرسة كامبردج وغيرهم من الاقتصاديين.

[1] خليل حسن خليل: "محاضرة التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية العلمية "، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 181

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي

يركز هذا المبحث على دراسة مفهوم كل من النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي، ثم بعد ذلك كيفية قياس النمو و عناصره وفقا لبعض المعايير التي تسمح بتحديد درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وعند الحديث عن التخلف تؤثر قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فنحاول في هذا المبحث توضيح بعض النظريات التقليدية المفسرة النمو الاقتصادي وكذلك توضيح بعض عناصر النمو .

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به

للإلمام بهذا المطلب قمنا بتقسيمه إلى عدة نقاط نوضحها فيما سيأتي:

أولا : تعريف النمو الاقتصادي

أ) التعريف الأول:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة."

ب) التعريف الثاني:

يعنى بالنمو الاقتصادي توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج (الناتج الإجمالي المحلي الكامن) خلال زمن معين, يحدث التوسع في الإنتاج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية والموارد البشرية, رأس المال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي[1].

ج) التعريف الثالث:

النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية, يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني, و متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي هو حاصل قسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان. أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي و المستوى العام الأسعار.

ولذلك فإن كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل النقدي أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي وبالتعمق في هذا التعريف فإنه يتعين التأكد من أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي

بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي معدل النمو الاقتصادي لابد يفوق معدل النمو السكاني لأن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل ناتج الدخل القومي الحقيقي – معدل النمو السكاني

[1] محمد عبد العزيز عجينة " التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية تطبيقية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 73

وعليه إذا كان معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أقل من معدل الزيادة في عدد السكان فإنه لا يترتب على ذلك زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بل سوف ينخفض, إذن الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني.[1]

ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع وقد اختلف فيه المفكرون كل حسب اختصاصه وميوله, ورغم ذلك فقد أجمع أغلبهم على أن التنمية هي الأداة أو الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من أن تواجه عوامل تخلفها وتحقق عوامل تقدمها, حيث غدت التنمية هدفا مشتركا للمجتمعات المعاصرة كلها رغم اختلاف وسائل الوصول إليها وأساليب تحقيقها.

من جهة أخرى تعرف التنمية الاقتصادية بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بزيادة أعلى للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة, أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثلا عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.

ويقصد بالتنمية أنها عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات ورفع مستوى البشرية, وهناك ثلاثة عناصر يجب توفيرها لضمان تحقيق التنمية:

-رفع مستوي المعيشة.

- إيجاد الظروف الملائمة لخلق مناخ اقتصادي وسياسي و اجتماعي سليم وتعديل النظم الموجودة إلى الأفضل.

-زيادة حرية المواطنين وضمان توفير الحقوق السياسية الكاملة لهم وتوفير كافة متطلبات الحياة.

كما يعرفها "بول باران" بأنها الزيادة على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد؛ ويعرفها "بنامين هيجنز" بأنها الزيادة الملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه ؛ تتوزع على الأنشطة و فئات الدخل المختلقة ؛ وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين؛ وتتخذ خلالها صورة تراكمية[2].

كما يعرفها "بيجو" بأنها تحقيق اكبر قدر ممكن من الزيادة في عرض السلع و الخدمات وأوقات الفراغ لقد تطور مفهوم التنمية الاقتصادية و اخذ أبعادا مختلفة تعكس كل منها طبيعة وظروف الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول إلى أن ارتبط حديثا بالبعد البيئي والبعد البشري؛ ولذلك اتسع مفهوم التنمية الاقتصادية ليشمل مفهومها هذين البعدين المتمثلان في التنمية المستدامة و التنمية البشرية.

[1] حربي محمد عيسى عريقات "مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 67

[2] كامل بكري " التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية "، بيروت ، لبنان، 1986، ص 36

ثالثا : مفهوم التخلف الاقتصادي

أعطى الاقتصاديون تعريفات مختلفة للتخلف الاقتصادي نذكر منها :

أ) اصطلاح يوصف به الكثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.

ب) البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج البدائي لا على الإنتاج الصناعي, أو البلد الذي تكون موارده الطبيعية غير مستعملة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للغنى الإنتاجي الحديث.

ج) التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض العناصر الأخرى و خاصة عنصر العمل, مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من ذلك الرأس المال ومقارنة ذلك النصيب بالأرقام المماثلة الخاصة بالمجتمعات المتقدمة.

د) التخلف الاقتصادي هو ما يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد, وهذا ما يعتمده الكثير أغلبية الاقتصاديين إضافة إلى المنظمات الدولية.

وعموما يمكن القول أن التخلف الاقتصادي يعتمد ويرتبط أساسا بحالة أو وضعية النشاط الاقتصادي والاجتماعي السائدين في المجتمع أو دولة معينة, وفي الجوانب الكمية والنوعية لذلك النشاط, والتي توصف أو تكون متدنية ومنخفضة في مستوى تطورها قياسا بالموارد المادية والبشرية المتاحة لذلك المجتمع, ومقارنة ذلك المستوى التطوري مع المجتمعات العالمية في مستوى تطورها أو تقدمها [1].

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي وعناصره

أولا: قياس النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا العنصر إلى الوسائل التي من خلالها أو عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية [2]

هناك ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي أو التنمية و هي :

- معايير الدخل
- معايير اجتماعية
- معايير هيكلية

1) معايير الدخل:

يعتبر الدخل هو المعيار الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.و يتمثل في :

[1] أحمد عارف العساف،" التخطيط والتنمية الاقتصادية "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن 2011، ص 15

[2] هوشيار معروف، " تحليل الاقتصاد الكلي" ، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2005، ص 73

1-1) الدخل القومي الكلي:

يقترح الأستاذ "ميد" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية؛ فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل اكبر ، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر وكذلك الهجرة السكانية من و إلى دولة ما.

1-2) الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض لقياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي؛ فقد يكون لدى دولة ما موارد كامنة غنية؛ كما يتوفر لديها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة؛ إضافة الى ما بلغته من تقدم تقني؛ في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات في احتساب الدخل.

1-3) متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما و أكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك عدة مشاكل وصعاب تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيق للفرد من بينها أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة .

كذلك هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أم نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم؛ فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب دخل القوة العاملة مفيد من نواحي الإنتاج ويعتقد الأستاذ " Charles kindelberger" أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة؛ أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق, وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية, ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية :[1]

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{(الدخل الحقيقي حاليا – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

[1] محمد عبد العزيز عزيمة:" التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظريةتها، سياساتها "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 89

2) المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤثرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة يوميا لأفراد المجتمع, أي الخدمات الصحية, الغذاء, التعليم, الثقافة[1].

3) المعايير الهيكلية:

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة زمنية طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الزراعية والمعدنية حتى تتمكن من الحصول على تلك المنتجات بأسعار ملائمة وبعدما تعرضت أسعار المنتجات الدولية إلى تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. استمرت التبعية للعالم الخارجي, ومن هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنياتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع مثل: الصين واليابان....الخ ومن أهم المؤشرات في هذا الباب نجد:

-الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي .

-الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات .

-نسبة العمالة في القطاعي الصناعي إلى إجمالي العمالة .

-السلوك الاقتصادي للمؤسسات المالية والإنتاجية في المجتمع . [2]

ثانيا : عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل ؛ رأس المال و التقدم التكنولوجي؛ وهي المتغيرات في دالة الناتج الكلي :

$$Y = f(L.K.T.)$$

(Y) هي كمية الناتج الحقيقي في أي فترة من الزمن

(L) حجم خدمات العمل المقدمة

(K) حجم الموجودات الرأسمالية

(T) مستوى المعرفة الفنية

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 74

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ، مرجع سابق، ص 91

1) العمل:

هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية و الفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته؛ وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد و كذا عدد ساعات العمل وبإنتاجية عنصر العمل؛ أي كلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج؛ و إنتاجية العمل هي حاصل قسمة الإنتاج على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجيته[1].

2) رأس المال:

هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين؛ و يعتبر عنصر من عناصر النمو لأنه يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة و على توسيع الناتج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى[2].

3) التقدم التقني أو التكنولوجي:

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد نمو الاقتصادي لأي بلد، في فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان. ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه المخترعات في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة، كما أسهمت نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات و الابداعات التكنولوجية . لذلك فإن تقدم التكنولوجيا يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغه المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة .

يمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا في ما يلي:

- إدخال أو اختراع سلع جديدة لا يعرفها المستهلك او سلعة تنتج بنوعية جديدة.
- استخدام وسيلة جديدة في الإنتاج.
- إضافة أسواق جديدة.
- اكتشاف موارد جديدة من المواد الخام أو المواد النصف مصنعة.
- احداث تنظيم جديد في الصناعة .[3]

[1] محمد ناجي حسن خليفة: "النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم"، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص 34

[2] محمد ناجي ، مرجع سابق، ص 37

[3] محمد ناجي، مرجع سابق، ص 40

المطلب الثالث : فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه

أولا: فوائد النمو الاقتصادي

1- تحسين مستويات المعيشة:

يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي , إن الزيادة في كمية ونوعية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات؛ من ناحية أخرى إن تحسين مستوى الدخل سوف يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة اقل للسلع الاستهلاكية الضرورية (الغذاء؛ الملابس).

2 -زيادة العمر المتوقع للسكان:

إن تقديم الرعاية الصحية الملائمة وتحسين بيئة العمل سوف تمكن السكان من العيش لفترة أطول.

3- مكافحة الفقر:

يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر حيث إن زيادة الدخول والأرباح سوف يخصص جزء منها من أجل زيادة فرص العمل ودعم قطاعات الصحة المجانية التي تستهدف المجتمعات الفقيرة؛ بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء.

4 تحسين مستوى الخدمات العامة:

إن زيادة مستوى الدخل كنتيجة للنمو الاقتصادي من الممكن استخدامها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها الدولة؛ مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم كل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين إنتاجية قوة العمل مما يسهم ثانية في تعزيز إجراءات الإنماء الاقتصادي.

5 -مكافحة التلوث:

يمكن أن تستخدم بعض الموارد من أجل تنظيف البيئة؛ من الممكن إذا زادت القدرة الإنتاجية أن يؤدي ذلك إلى تحسين البيئة المحلية من دون أن يتم تخفيض كمية ونوعية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني. وفي الواقع فإن هذه النتيجة تعتمد على كيفية إنجاز النمو الاقتصادي[1].

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي

بالرغم من أولويات زيادة معدل النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية؛ إلا أن الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج و الموارد الطبيعية أحدث أضرار بالإنسان والبيئة, يمكن النظر إلى تكاليف النمو على أنها التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل معدلات عالية للنمو؛ وهذه التضحيات هي :

[1] محمد صالح تركي القريشي: "علم اقتصاد التنمية "، إثراء للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 2010، ص 73

1 –تردي البيئة:

إن نتائج التصنيع الواسع و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بصورة خاصة؛ أدى إلى حدوث أنواع عديدة من التلوث؛ سواء تلوث الجو تلوث المياه أو تلوث الطبيعة (المساحات الخضراء)؛ كما أدى انتشار طرق المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف إلى تعكير الراحة العامة بزيادة ضجيج السيارات وأصوات الطائرات؛ كما أن تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ أدى إلى انتشار الجرائم بجميع أنواعها المختلفة .

2 –التضحية بالرغبات الآنية:

كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة (الاشتغال في أيام الأسبوع كلها لزيادة الإنتاج) أو بالاستهلاك (في حالة عدم إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا يخفض الاستهلاك الحالي لزيادة الاستثمار)؛ فلابد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم أو غدا لأجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل .

3 –التكاليف الاجتماعية:

لم يخفف النمو الاقتصادي بشكل ملموس الفوارق الاجتماعية في أكثر البلدان وفوق ذلك كان مصدرا لحالات الفقر بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية الضعيفة (مزارعون؛ صغار التجار و حرفيون)؛ مما لاريب فيه أن النمو الاقتصادي أوجب على بعض الفئات الاجتماعية تحمل تكاليف لا تطاق .

4 –زوال الموارد الطبيعية:

إن النمو المتزايد يتطلب استخدام كميات متزايدة من الموارد الطبيعية؛ هذا ما يؤدي إلى نضوب العديد منها : كالبترول والغاز مثل هذا على حساب الأجيال القادمة.

لابد من المحافظة على نوع من التوازن الأمثل بين التكاليف والمنافع المترتبة على النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل.[1]

المطلب الرابع : النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين لفترات طويلة؛ أي أنه قديم قدم الفكر الاقتصادي ذاته. فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر يهتمون بالقوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا.

[1] محمد مدحت مصطفى: "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مطبعة الأشعة الفنية، مصر،1999، ص 118

وقد ظهرت نظريات عديدة والمدارس الفكرية التي ركزت على مسألة النمو ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك ثم النيوكلاسيك لهذا سوف نتناول هذه النظريات واحدة تلو الاخرى.

أولا: النظرية الكلاسيكية

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وأراءهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث و د.ريكاردو وغيرهم لتناول كل منهم فيما يلي:

1- آدم سميث :

يعتبر آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة؛ اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النموس من اكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص. وتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

-التحسن في أداء العاملين.

-الادخار في الوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم للعمل والتحول من نوع من العمل إلى أخرى.

-ابتكار آلات محددة أو طرائق ووسائل وأنظمة يدار بها العمل.

فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ لهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن.

ويؤكد آدم سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، إن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق" كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر سميث أداة مهمة في توسيع السوق ويعتبر سميث أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية؛ بينما أن انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم؛ لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

ويؤكد سميث أن الادخار عامل مهم في تراكم رس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي؛ ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخار وتراكم رأس المال، كما افترض سميث أن كل الادخار يتم استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية دون وجود ادخارات[1].

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 77

والمخطط التالي يوضح نموذج سميث حيث ركز على ثلاث عناصر أساسية وهي: تراكم رأس المال السكان وزيادة إنتاجية العمل؛ ويعتبر سميث أن تقسيم العمل هو نقطة البداية في نموذجه التنموي.

الشكل رقم (03) : مخطط إيضاح نموذج ادم سميث

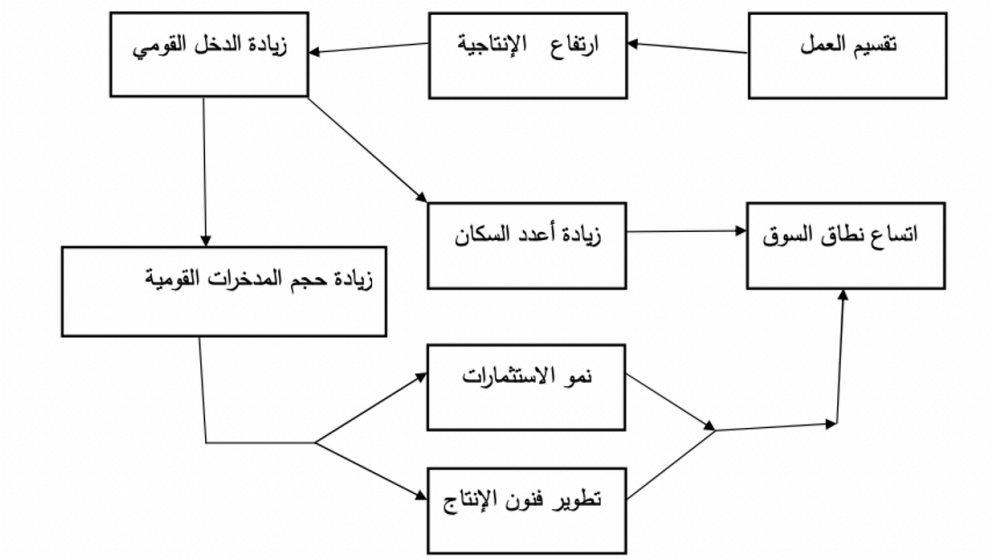

المصدر: سالم عبد الحسن رسن:" المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية " دار الكتب الوطنية ط1. ليبيا, 2000 ص80.

كان آدم سميث يعتقد أن هناك ثلاث قيود محتملة أو ممكنة تكبح النمو:

-العرض غير كافي من العمال.

-شح الطبيعة.

-تآكل حوافز التراكم.

لقد رأى سميث أن الندرة في الموارد الطبيعة تقيد نشاطات البشر الإنتاجية وكذلك مستوى نمو الاقتصاد الوطني؛ لكن من غير الممكن أو ندعي أن آدم سميث قد أعطى اهتماما كثيرا إلى ندرة الموارد الطبيعية وتأثيرها في النمو الاقتصادي" ففي الوقت الذي كان سميث يكتب فيه؛ كانت القيود على النمو المتأتية من الطبيعة لا تعد مهمة.

وقد أيد سميث وجهة النظر التي ترى أن عرض العمل يتولد داخل النظام الاجتماعي والاقتصادي؛ هذا يعني أنه يتولد داخليا. وهكذا فإن آدم سميث قد أوضح النمو الاقتصادي على نحو عميق بوصفه ظاهرة داخلية. وأن معدل النمو يعتمد على قرارات ونشاطات الوحدات أو المؤسسات[1].

[1] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص 80

2 – دافيد ريكاردو :

يعتبر ريكاردو من بين أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية؛ والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة؛ وجعلها أكثر متانة وقوة؛ ارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع؛ الأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك" نشرآرائه في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب. بخصوص أبرز آراء ريكاردو ذات الصلة بعملية النمو فإنه يرى بان الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي" لأنها تساهم في توفير الغداء للسكان؛ لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة؛ نتيجة التسابق بين الموارد الفلاحية من ناحية والسكان من ناحية أخرى, وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التكنولوجية في التقليل من أثر ذلك؛ لهذا فقد تنبا بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو؛ الذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع لثلاث مجموعات رئيسية وهي: الرأسماليون. العمال وملاك الأراضي, فالرأسماليون دورهم أساسي في عملية النمو إذ أنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات هذه العمليات؛ ذلك من خلال سعيهم لتحقيق الربح. وباندفاعهم لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه؛ هذا ما يضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو. أما المجموعة الثانية(العمال) هي المجموعة الأكثر عددا في المجتمع؛ تعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم أرباب العمل مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية. إن زيادة الأجر فوق أجر الكفاف سيؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل بما يقود إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض وصولا إلى مستوى أجر الكفاف في حين انخفاض الأجور دون ذلك يؤدي إلى انخفاض عدد السكان وقلة عرض العمل بما يؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الارتفاع وصولا إلى مستوى الكفاف؛ وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي؛ من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي؛ حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية؛ تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا ما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي؛ وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل؛ فترتفع الأجور و يزيد معدل النمو السكاني؛ وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة.

وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشاه الريع)؛ مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة المتمثل في انخفاض إنتاجية الأرض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغداء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم؛ فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار؛ فينخفض الطلب على العمل؛ وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو[1].

[1] عبلة عبد الحميد البخاري:" التنمية والتخطيط الاقتصادي الجزء الثالث "، الدار العربية، مصر، 2009، ص 31

وجه كثير من المفكرين عددا من الانتقادات؛ أهمها:

-ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية؛ إلا أنه يعاب على هذه النظرية موجة التشاؤم التي اتسمت بها أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى. وقد غالبت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين

-تبين في الواقع عدم تحقق بعض النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

-الأرباح مصدر للادخار لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار، منها ادخار الطبقة العاملة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام؛ كذلك قولهم أن الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات وهذا غير صحيح وكما قال شومبيتر؛ فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الإئتمان المصرفي .

-فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي؛ خاصة في البلدان النامية.

-هناك تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح؛ لأن التجربة العملية للنمو أظهرت أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية؛ بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح" ...الخ[1].

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها " ألفريد مارشال و فيكسل و كلارك وغيرهم قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية.

1- عرض النظرية :

إن الفكر النيوكلاسيكي حول النمو الاقتصادي قد اعتمد على عدة مبادئ منها:

- توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية .
- ارتفاع ميل الادخار لدى السكان.
- توافر عرض العمل الماهر مقرونا بخبرات إدارية متطورة.
- شيوع الروح التنافسية فيما بين عدد كبير من وحدات الإنتاج المتلائمة لبعضها من حيث الحجم؛ قابلية موارد الإنتاج على التجزئة والانتقال .

[1] عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سابق، ص 44

ــ دعم آلية السوق وحرية حركات الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات[1].

ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح وفوائد

-إمكانية تكوين رأس المال دون ان تكون هناك ضرورة لزيادة العمل وبذلك تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان، إذ عندما يزيد رأس المال بالنسبة لعدد معين من السكان, فإن الدخل القومي والفردي يزدادان نتيجة زيادة إنتاجية العمل على أن الإنتاجية الحدية للعمل تبدأ بالانخفاض عند مستوى معين وترى المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن سعر الفائدة ومستوى الدخل يحددان معدل الادخار وإذا أريد زيادة الادخار فيجب أن يكون سعر الفائدة ايجابيا لتفضيل دخل الحاضر على دخل المستقبل؛ كما ترى أن سعر الفائدة يحدد أيضا معدل الاستثمار إذ حتى تصل الأرباح إلى حدها الأقصى فإن المستثمر

يستمر بالاستثمار إذا كان الإيراد الحدي للأصل الأخير المضاف من رأس المال أكبر من نفقته أو يساويها.

-المبدأ الأساسي في هذه النظرية، هو أنه على الحكومات عدم التدخل في النشاط الاقتصادي وأن تحرير الأسواق؛ الخصخصة وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة للوصول إلى النمو الاقتصادي المنشود هذه النظرية تقر بأن التخلف الاقتصادي ما هو إلا ة لعدم استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة وذلك لأسباب تتعلق بالسياسات الاقتصادية الغير مناسبة التي تفرضها الحكومات خاصة السياسات السعرية والتدخل بشكل غير مبرر في النشاطات الاقتصادية من قبل هذه الحكومات.[2]

-إن التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل يزيدان من عملية التراكم إذا ما تم اعتماد نظرية التكاليف النسبية التي طورها دافيد ريكاردو .

-التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل

-يؤكد النموذج الكلاسيكي الحديث على دور التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على معدل النمو المستدام في المدى الطويل، إن نمو السكان وانخفاض رأس المال والتقدم التكنولوجي تؤثر على نحو مباشر في حركية عملية النمو.

-أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأ تدريجيا فقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)؛ حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل

[1] مدسيار معروف: " تحليل الاقتصاد الكلي "، دار صفاء، عمان الأردن، 2005، ص 374

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 87

وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية :

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات منها:

-التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو؛ متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية الثقافية والسياسية .

القول بأن النمو يتحقق تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية النمو والتنمية .

الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

-افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.[1]

[1] عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سابق ، ص 35

المبحث الثالث : العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي

يركز هذا المبحث على توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من البطالة والتنمية الاقتصادية و الإنتاجية

المطلب الأول : النمو الاقتصادي و البطالة

النمو الاقتصادي والبطالة هما مؤشران مهمان لصحة الاقتصاد في أي بلد. العلاقة بينهما ليست بالضرورة خطية، ولكنها تتأثر بمجموعة من العوامل .

النمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى انخفاض معدل البطالة. فعندما يكون الاقتصاد في حالة نمو، فإن الشركات غالبًا ما تستثمر المزيد في الإنتاج والتوسع، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال. ولكن يمكن أن يكون هناك تأخير بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وخلال هذا التأخير، قد يرتفع معدل البطالة بشكل مؤقت، حتى ولو كان الاقتصاد ينمو.

من ناحية أخرى، في بعض الأحيان، يمكن للنمو الاقتصادي أن يؤدي إلى زيادة معدل البطالة. هذا يحدث عادة في الاقتصادات التي تتحول من القطاعات القائمة على العمل اليدوي إلى القطاعات التكنولوجية الأكثر كفاءة. في هذه الحالة، قد يؤدي النمو الاقتصادي إلى خلق فرص عمل القطاعات الجديدة، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى فقدان الوظائف في القطاعات القديمة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

في البعض الآخر من الأحيان، قد يؤدي النمو الاقتصادي السريع إلى زيادة الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو جيداً للعمال في البداية، إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم، مما يضر بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل .

ومن جهة أخرى، البطالة العالية قد تعني أيضا أن الاقتصاد ليس في أفضل حالاته، ولكن هذا لا يعكس دائما على النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، في أوقات الركود، قد ينخفض الإنتاج بشكل حاد، مما يؤدي إلى زيادة البطالة. لكن في بعض الأحيان، قد يكون الاقتصاد في حالة "بطالة الركود"، حيث يبقى معدل البطالة مرتفعًا حتى بعد أن يبدأ الاقتصاد في النمو مرة أخرى هذا يمكن أن يحدث لعدة أسباب. قد يكون العمال لا يمكنهم العثور على وظائف في القطاعات التي تنمو، أو قد تكون الوظائف الجديدة التي يتم إنشاؤها ليست جذابة بما فيه الكفاية من حيث الأجور أو الظروف لإقناع العمال بالعودة إلى القوى العاملة .

كما يمكن أن تؤدي البطالة العالية إلى تقليل الطلب الإجمالي في الاقتصاد، وهو ما يمكن أن يكبح النمو الاقتصادي عندما يكون العمال بدون عمل، يكون لديهم أقل الإنفاق القابل للتصرف، مما يقلل من الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي ارتفاع البطالة إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى البعيد. على سبيل المثال، قد يجبر البطالة العالية الشركات على البحث عن طرق أكثر كفاءة للإنتاج، مما يمكن

أن يزيد من الإنتاجية ويدفع النمو الاقتصادي.[1]

من الواضح أن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي هي علاقة معقدة وتعتمد على العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لا يمكن فهم هذه العلاقة بشكل كامل من خلال النظر إلى هذين المؤشرين فقط، ولكن يتطلب أيضا النظر إلى العديد من المؤشرات الأخرى، مثل مستوى التعليم والمهارات في القوى العاملة، والتغييرات في التكنولوجيا والتطورات الديموغرافية والسياسات الحكومية فمثلا، في الاقتصادات المتقدمة، قد يكون هناك نقص في العمال ذوي المهارات العالية، مما يعرقل النمو الاقتصادي، بينما قد يكون هناك فائض في العمال ذوي المهارات المنخفضة، مما يؤدي إلى بطالة مرتفعة. في هذه الحالة، قد تكون الحلول تشمل الاستثمار في التعليم والتدريب لتحسين مستوى المهارات في القوى العاملة.

بالمقابل، في الاقتصادات النامية، قد يكون الوضع مختلفاً. قد يكون العمال غير الماهرين في الغالبية، وهنا قد يتطلب الأمر الاستثمار في التعليم والبنية التحتية لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة. التغييرات في التكنولوجيا يمكن أن تؤدي أيضا إلى تغييرات في الطلب على أنواع معينة من العمال.

في النهاية، النمو الاقتصادي والبطالة هما جزء من صورة اقتصادية أكبر. يجب على صانعي السياسة فهم كيفية تفاعل هذه العوامل معاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات العمل. فمثلا، السياسات التي تشجع على الابتكار والاستثمار في البنية التحتية والتعليم قد تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل البطالة في الوقت نفسه .

المطلب الثاني : علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة

أولا: التأثير المتبادل بين البطالة و النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي يفترض أن تؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد المحلي فتحقق المزيد من المخرجات (الناتج الوطني) يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج) ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة؛ وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظيف؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين من العمل.

إن محاولة فهم كيفية التأثير على البطالة يجب أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو؛ الاستثمار. معدل الأجور ونسبة التضخم. وبما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها و ترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية؛ فإن تحليل التغيير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس لتغيير الاقتصادي الكمي. ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة

[1] محمد صالح، مرجع سابق، ص 155

في نظر البعض غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة والنمو تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة.

قانون أرثر أوكان:

هناك ارتباط بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة؛ إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون أوكان الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي أرثر أوكان

وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدل البطالة؛ وقد اقترح أوكان في سنة (1970) وجود شكلين لهذه العلاقة يمكن بيانهما على النحو التالي:"

نموذج الفجوة :

ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y_t - Y_t^* = -\beta(U_t - U_t^*) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث

Y_t :الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي.

Y_t^* :الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن.

U_t:المعدل الفعلي للبطالة.

U_t^* :المعدل الطبيعي للبطالة.

β: معامل أوكان [1]

.

نموذج الفرق :

وياخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

e_t: معامل تصحيح الخطأ

وعند إجراء الدراسات التجريبية. يتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون أوكان طبقا لموضوع الدراسة ، فإذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي يتم استخدام المعادلة رقم (2)؛ أما إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة؛ فيتم استخدام المعادلة التالية:

[1] قانون أوكان 1962، جاء به الاقتصاد الأمريكي أوكان بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و العمالة

$$\Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

وتعني هذه المعادلة. أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي سوف تؤدي إلى زيادة معدل العمالة ويمثل قانون أوكان مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري والتجريبي؛ فمن الناحية النظرية فإن هذا القانون هو عبارة عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فيلبس؛ من الناحية التجريبية فإن معامل أوكان يساعد في التنبؤ ووضع السياسة الاقتصادية.

لقد نجح أوكان في إظهار العلاقة العكسية التبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي باستخدام البيانات الربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1947– 1957)؛ وتوصل إلى أن تخفيض معدل البطالة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3 % والعكس صحيح كما أكد من خلال الدراسة التي أجراها على أنه عند مستوى مستقر من القوة العاملة فإن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين : 0.35 و 0.40

نظرا لأن قانون أوكان يتضمن علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع؛ فإن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والعمالة كمتغير تابع؛ هذه العلاقة تقيس الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي" بمعنى أن النمو في العمالة ينتج من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

إن مرونة العمالة المرتفعة بالنسبة للناتج تشير إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة نمو العمالة بنسبة مرتفعة؛ أما مرونة العمالة المنخفضة بالنسبة للناتج فتشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة. يطلق على هذه العلاقة اصطلاح " النمو الضعيف للعمالة أثناء مرحلة التوسع أو الاستعادة ". ولا يعني هذا الاصطلاح عدم تحقق وظائف أثناء مرحلة التوسع أو استعادة النشاط؛ إنما يعني أن نمو العمالة يكون ضعيف بشكل غير طبيعي خلال مرحلة التوسع في ظل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي". ويطلق أيضا على العلاقة الموجبة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة اصطلاح " نمو القطاعات ليس قادر على توليد عمالة ". يعني هذا الاصطلاح وجود نمو بلا تشغيل وهناك أربعة تفسيرات لهذين الاصطلاحين هي:

-إعادة الهيكلة التنظيمية.

-التغير الهيكلي بين القطاعات المختلفة.

-الابتكارات في مجال الطلب على العمل.

-التغيرات الهيكلية في عرض العمل؛ كما يعكس الاصطلاحين المذكورين التغير الهيكلي وارتفاع الكثافة الرأسمالية للناتج .[1]

[1] قانون أوكان 1962، جاء به الاقتصاد الأمريكي أوكان بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و العمالة

ثانيا : علاقة البطالة بنمو الإنتاجية

كيف يؤثر نمو الإنتاجية على البطالة ؟

لقد شغل هذا السؤال فكر الاقتصاديين والعامة, حيث لا يوجد إنكار في أن زيادة الإنتاجية هي التي أدت بالدول الصناعية إلى المستوى المرتفع من الدخل الفردي نتيجة للابتكارات التكنولوجية وتراكم رأس المال المستثمر وتحسين نوعية العمالة التي عملت على نمو الإنتاجية وبالتالي وفرت فرص العمل كميا بقدر أكبر مما أفقدته أو عملت على خفضه.

يتم النمو الاقتصادي يد بيد مع التغير الهيكلي والذي غالبا ما يحدث خفض أولي في الوظائف ثم تتوفر فرص عمل جديدة نتيجة للتوسع في قطاعات الاقتصاد وأن الاقتصاد سوف يعدل نفسه وفقا لهذا التغيير ولكن هناك تكلفة خاصة بالعمالة لا يمكن ولا يجب تجاهلها. حيث تكون العمالة هي محور السياسات في هذا المجال.

والمقصود بالتغير الهيكلي هنا (الذي يحدث في الاقتصاديات المتطورة) ليس هو بالمعنى المتداول لدى النامية أي ذلك الذي يترتب عليه إنشاء صناعات جديدة وقطاعات اقتصادية لم تكن موجودة
سابقا أو توسيع تلك القائمة حاليا وإنما المقصود به هو ضرورة عصرنة وتجديد الأساس التقني والتكنولوجي للجهاز الإنتاجي لبعض القطاعات الاقتصادية التي تعتبر رائدة (قائدة) للاقتصاد الوطني في مرحلة زمنية في مجتمعاتنا الحالية. لا يمكن أن نتجاهل الجانب الايجابي في مكاسب الإنتاجية ولا يمكننا ولا تستطيع أن نقف أمام قوة التغير التكنولوجي التي تعود بالدرجة الأولى على المكاسب في زيادة الإنتاجية وأن الاقتصاد يمكن أن يحقق ذلك من خلال تأمين تحول العمالة بطريقة ميسرة وسهلة ومحمية يوجد ارتباط بين العمالة والإنتاجية والناتج حيث توضح ذلك المعادلة التالية:

الإنتاجية = الناتج الكلي ÷ حجم العمالة

فجوة الناتج = الناتج الممكن – الناتج الفعلي

فجوة البطالة = فجوة النتيجة ÷ الإنتاجية

وهذا يعني أن الزيادة في الناتج الكلي يمكن أن تتحقق من خلال زيادة مستوى الإنتاجية بالرغم من أن الأثر المباشر لنمو الإنتاجية يمكن أن يقود إلي خفض العمالة في أحد القطاعات قي الأجل القصير فإنه يمكن أن يعوض بالمكاسب لقطاعات الأسواق في الأجل الطويل معتمدا على قدر التوسع في الطلب على المنتجات وأيضا الناتج. هذا قد يستغرق وقتا حتى يستطيع سوق العمل أن يعدل نفسه نحو التغيير الهيكلي[1].

-العلاقة الرياضية بين الإنتاجية والبطالة:

[1] محمد ناجي حسن خليفة: البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، المجلة الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير سنة 24، العدد 3، جويلية 2006، القاهرة، ص 120

للوصول إلى هذه العلاقة نستخدم المعادلة التالية:

$$Y = a + n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث:

Y : الناتج الإجمالي

a : الإنتاجية (مجمل عناصر الإنتاج أو إنتاجية العمالة)

n : هي العمالة مع افتراض أن المنافسة في سوق السلع في أقصاها وان الأجور التي تدفعها الشركات إلى العمال هي حقيقة وأن الأجور المرغوبة تمثلها المعادلة التالية:

$$w - p = a \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

w : تمثل الأجور النقدية (الاسمية)

p : مستوى الأسعار

ونفترض أيضا أن :

$$a = a(-1) + \varepsilon t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وتمثل :

εt :الأثر السالب على انخفاض الإنتاجية عملية المساومة على الأجور يمكن ان تمثلها المعادلة التالية

$$w - p = Ea - Bu \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

والأجر المساوم او المتفق عليه يعتمد على انتاجية المتوقعة Ea و الإخفاق في دالة معدل البطالة u

و افتراض أن الإنتاجية المتوقعة تقوم عبر الوقت لتصل إلى الإنتاجية الفعلية وفقا للعلاقة التالية :

$$\underline{Ea = \lambda E\, a(-1) + (1 - \lambda)a}$$

وهي سرعة التعديل من الإنتاجية الفعلية $(1 - \lambda)$ إلى الإنتاجية المتوقعة كما هو مبين هنا حيث λ هو مؤشر تم اشتقاقه من اكثر من نموذج قياسي حيث أن الشركات والأعمال يقوم بتقدير صدمات المؤقتة او المستديمة المرتبطة به اتخاذ قرارات الخاصة بال أوزان اوكي لهم والمسج بين الأجر المرغوبة و الإيجار المتفق عليها نحصل على :

$$u = -\frac{1}{\beta}(a - Ea)$$

الانخفاض الغير المتوقع في الإنتاجية يقود إلى زيادة البطالة وما زال معدل الخصم الإنتاجية المتوقعة من المعادلة السابقة تعطينا معدل البطالة الطبيعي المرغوب كما يلي :

$$u = \lambda u(-1) - \frac{\lambda}{\beta}$$

الإنخفاض في الإنتاجية يزيد البطالة بقدر ومماثل أو مساوي ، وأيضا قيمة :(λ)المرتفعة تخفض التوقعات وقيمة :(β)المنخفضة هي التأثير الأكبر على البطالة في الاتجاه العكسي وفي حالة عدم المرونة نستبدل المعادلة الخاصة بالمساومة على الأجور في المعادله التالية:

$$w = Ep + Ea - \beta u$$

الأجور النقدية (الأسمية) توضع في أي اطار قاعدتين هما الأجور المتوقعة و الإنتاجية المتوقعة و بمزج المعادلتين الخاصيتين بالاجور المرغوبة والأجور المتفاوض عليها نحصل على معدل البطالة المرغوبة (الطبيعية) من المعادلة التالية :

$$u = -\frac{1}{\beta}[(a - Ea) + (p - Ep)]$$

تعمل السياسة النقدية على زيادة معدل البطالة الفعلي بحيث يكون أقل من المعدل الطبيعي المرغوب.

المطلب الثالث : الفرق بين النمو و التنمية اقتصادية

يعني النمو مزيدا من الناتج, بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه, فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج, ولذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي الي زيادة الناتج أو إدخال تحسينات على مستوي الكفاية الإنتاجية. فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى ابعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج. فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

و يرى" بونيه " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي؛ تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة؛ وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة؛ في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة."

أما الدكتور "محمد زكي شافعي" فيرى أن النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الحقيقي الفردي؛ أما التنمية فالراجح تعريفها بانها تحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع؛ بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمنة؛ و بما أن أي شيء ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و من هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني و الدفعة القوية و الإستراتيجية الملائمة.

فمثلا لو أخذنا الإنسان الذي ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن و الطول و هذا معنى النمو. أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة و الخبرات المكتسبة

كما الدكتور " فليح حسين خلف" أن النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى؛ بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج القومي حصول تغيرات مهمة و واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والثقافية وفي التشريعات و الأنظمة التي تحكم هذه المجالات.[1]

[1] محمد صالح، مرجع سابق، ص 125

الفصل الثاني

دراسة تحليلية قياسية لي علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر

عرفت الجزائر تحولات عديدة اقتصادية خلال الفترة (1990 2022)، حيث قامت الجزائر بتبني خيار الاقتصاد الموجه كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على عدة قطاعات بغرض إحداث تنمية شاملة، حيث تبنت سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تهدف من ورائها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بهدف تحسين المستوى المعيشي والقضاء على البطالة ، ولما عرفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها على البطالة والنمو الاقتصادي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تقديم النموذج النظري

المبحث الثاني : تطور معدلات البطالة و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2022ــ1990)

المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر البطالة على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 ــ 2022)

المبحث الأول : تقديم النموذج النظري

المطلب الأول : بناء النموذج النظري

بناءا على ما تم استعراضه من الدراسات السابقة، وما تم التطرق إليه في الجانب النظري حول أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لاتجاه العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي، ومن خلال بحثنا لهذا الموضوع، وبتسليط الضوء على اقتصاد الجزائر يمكن عرض متغيرات الدراسة في الصيغة الدوال التالية:

$$GDP = f(CHO) \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

GDP: تمثل الناتج المحلي الاجمالي.

CHO : تمثل البطالة.

وبتحويل هذه الدالة إلى علاقة (معادلة) رياضية، أي صياغة النموذج النظري ، نجد أن:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1(CHO_t) + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

β_0: تمثل الحد الثابت.

β_1 : تمثل معاملات النموذج المراد تقديرها.

ε_t: المتغير العشوائي (بواقي) الانحدار المقدر.

المطلب الثاني : عينة الدراسة ومصادرها

إن المتغيرات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تخص الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من سنة 1979 إلى سنة 2019، أي أن حجم العينة هو 33 ملاحظة، حيث تم تجميعها من مصادر محلية من جهات مختصة (الديوان الوطني للاحصائيات، تقارير بنك الجزائر).

- **الأسلوب المتبع في الدراسة:**

سنستخدم غي هذه الدراسة أساليب قياسية وإحصائية لتحليل السلاسل الزمنية، واتباع تقنية التكامل المشترك انجل غرانجر، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات الاحصائية لمتغيرات محل الدراسة.

- **معالجة البيانات :** لإثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات محل الدراسة فقد تم الاعتماد على برنامج (EVIEWS 12) لمعالجة البيانات.

المطلب الثالث : مصفوفة الارتباط بين متغيرات محل الدراسة

الجدول رقم (04): يمثل مصفوفة الارتباط بين متغيرات محل الدراسة

	LOGCHO	LOGGDP
LOGCHO	1	−.96
LOGGDP	−0.96	1

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

من مصفوفة الارتباط السابقة نستنتج أن هناك ارتباط قوي عكسي بين متغيرات محل الدراسة (LOGCHO−LOGGDP).

المبحث الثاني : تطور معدلات البطالة و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990ـ2022)

المطلب الأول : تطور معدلات البطالة خلال (1990 ــ 2022)

الشكل رقم (05) يوضح تطور معدلات البطالة (1990 ــ 2022)

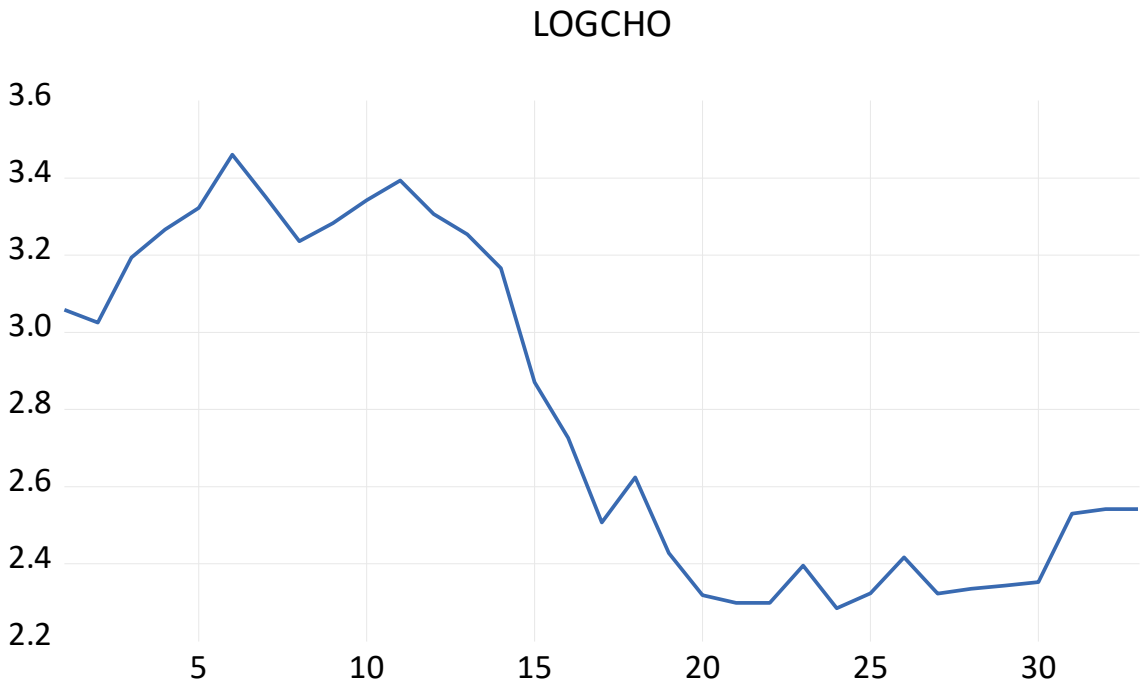

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على نموذج ((eviews 12

نلاحظ في المنحنى اعلاه ان أعلى معدلات البطالة مرتفعة خلال الفترة (1990 – 2000)، بين الانخفاض والارتفاع في مجال 2.6% كحد أدنى وبين 3.5% كحد أقصى ، ثم لتنخفض بعد ذلك خلال الفترة (2000 ــ 2010) لتصل إلى حدود 2.2% ، وذلك بسبب زيادة الانفاق الحكومي الذي كان له أثر إيجابي على معدل البطالة ، بعد ذلك بدأت بالتذبذب من جديد خلال الفترة (2011ــ 2022) بين الارتفاع والانخفاض وذلك بسبب الوضعية الوبائية ضمن المجال 2% كحد أدنى و 2.8% كحد اقصى.

المطلب الثاني : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال (1990 ــ 2022)

الشكل رقم (06) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال (1990 ــ 2022)

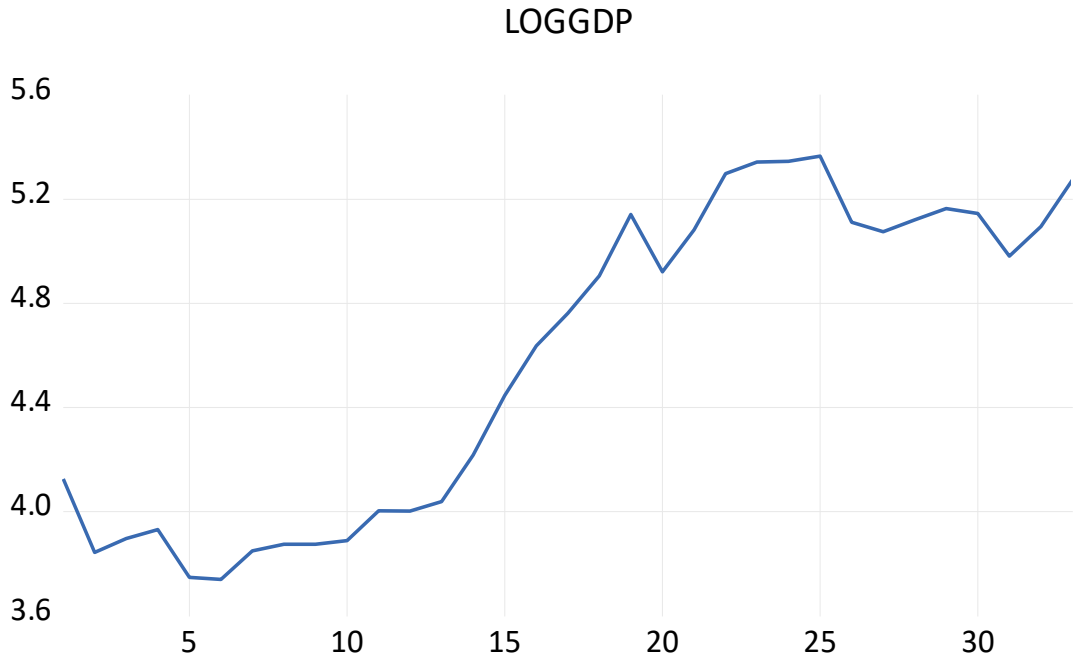

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على نموذج (eviews 12)

نلاحظ من خلال الشكل الأعلى أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عرفت تذبذبات خلال فترة الدراسة، حيث شهدت في فترة التسعينيات معدلات نمو سالبة وذلك يرجع إلى ضعف أداء الإنتاجية الوطنية إضافة إلى مواصلة اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات ، فبمجرد انخفاض أسعار ابتداء من 1991 حتى تدهور معدل النمو الاقتصادي، وكذلك الدخول في المديونية التي أدت الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، هذا الأخير كان يوصي بانتهاج سياسية مالية تقشفية ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات و القروض المقدمة للمؤسسات ، وبدأ بالارتفاع تدريجيا حيث عرفت سنة 2000 تحسنا ملحوظا وذلك بسبب تحسن وضعية الاقتصاد الوطني نتيجة لارتفاع

أسعار البترول، وفي سنة 2021 شهد الاقتصاد انتعاشا ملحوظا نتيجة تحسن الوضعية الوبائية . اذ يتعدى إجمالي الناتج الداخلي في القيمة الحالية لسنة 2021 مستواه ما قبل الأزمة مسجلا 22021,5 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 19.8% في سياق تضخمي أين بلغ منخفض إجمالي الناتج الداخلي15.7% الذي نتج انه بلوغ إجمالي نجي الدخل الحقيقي 3.5%.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لاثر البطالة على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة :

(2022 – 1990)

المطلب الأول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الأصلية (عند المستوى):

لدراسة استقرارية متغيرات الدراسة إستعنا ببرنامج (Eviews12) للقيام بالتمثيل البياني للكشف عن الاتجاه العام، وكذلك استخدمنا مجموعة من الاختبارات الإحصائية (القياسية) كدالة الارتباط الذاتي واختبار جدر الوحدة (ديكي فوللر المرسع).

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (LOGCHO , LOGGDP):

1- التمثيل البياني:

الشكل رقم (07): يوضح التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (LOGGDP, LOGCHO) في المستوى.

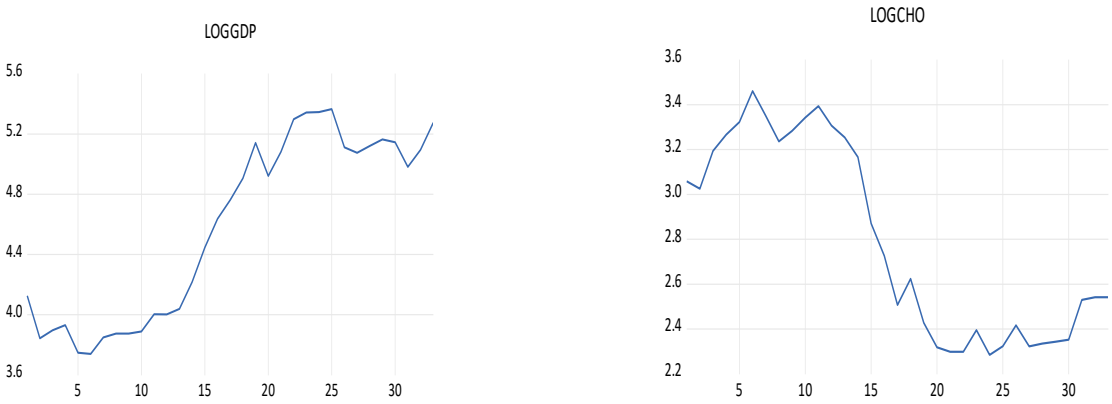

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

من التمثيل البياني السابق نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين البطالة (LOGCHO) والناتج المحلي الاجمالي (LOGGDP) تحتويان على إتجاه العام، وبالتالي هما غير مستقرتين. ولتأكيد ذلك سنقوم بمجموعة من الأختبارات الإحصائية.

جدول رقم (08): يوضح نتائج دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات محل الدراسة في المستوى.

إسم المتغير	قيمة الإحصائية Q^*	القيمة المجدولة $X^2_{0.05}(12)$	القرار
LOGCHO	148.43	21.026	غير مستقرة
LOGGDP	152.52	21.026	غير مستقرة

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

إن ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية (Q^*) بالنظر إلى آخر قيمة في عمود (Q-Stat) تساوي 148,43 و 152.52 بتأخر ($K \leq 12$) للمتغيرين (LOGCHO) و(LOGGDP) على التوالي أكبر من قيمة الإحصائية المجدولة ($\chi^2_{0.05}(12) = 21.026$) أي:

نرفض فرض العدم الذي ينص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي السلسلتين غير مستقرتين.

- إختبار جدر الوحدة
- إختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)

الجدول رقم (09): يوضح إختبار (ADF) للسلسلتين (LOGGDP) و (LOGCHO)

الصيغة		عند المستوى (Level)			عند الفرق الأول (1st Difference)		
المتغير		LOGGDP			LOGGDP		
نوع النموذج		(4)	(5)	(6)	(4)	(5)	(6)
القيمة المحسوبة		-1.92	-0.33	1.43	-5.02	-5.12	-4.67
القيم الحرجة	%1	-4.27	-3.65	-2.63	-4.28	-3.66	-2.64
	%5	-3.55	-2.95	-1.95	-3.56	-2.96	-1.95
	10 %	-3.21	-2.61	-1.61	-3.21	-2.61	-1.61
الاحتمال الحرج		0.62	0.91	0.96	0.00	0.00	0.00

القرار	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

نلاحظ من نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) بالنسبة للنماذج الثلاثة أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة بدون قيمة مطلقة وهذا عند جميع مستويات المعنوية، وكذلك قيم الاحتمال الحرج أكبر من 5%، وبالتالي نستنتج أن سلسلتين (LOGGDP) الأصلية (عند المستوى) غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدة، ومنه نقبل فرض العدم H_0 .

وبعد أخذ الفرق الأول للسلسلتين لاحظنا من نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) بالنسبة للنماذج الثلاثة أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة بدون قيمة مطلقة وهذا عند جميع مستويات المعنوية، وكذلك قيم الاحتمال الحرج أقل من 5%، وبالتالي نستنتج أن سلسلة (LOGGDP) بعد أخذ الفرق الأول قد استقرت ولا تحتوي على جذر وحدوة، ومنه نرفض فرض العدم H_0 .

إختبار (ADF) للسلسلة (LOGCHO) :

الصيغة		عند المستوى (Level)			عند الفرق الأول (1st Difference)		
المتغير		LOGCHO			LOGCHO		
نوع النموذج		(4)	(5)	(6)	(4)	(5)	(6)
القيمة المحسوبة		−1.28	−0.72	−0.91	−4.41	−4.48	−4.49
القيمة الحرجة	%1	−4.27	−3.65	−2.63	−4.28	−3.66	−2.64
	%5	−3.55	−2.95	−1.95	−3.56	−2.96	−1.95

	10 %	−3.21	−2.61	−1.61	−3.21	−2.61	−1.61
الاحتمال الحرج		0.87	0.82	0.31	0.00	0.00	0.00
القرار		غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

نلاحظ من نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) بالنسبة للنماذج الثلاثة أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة بدون قيمة مطلقة وهذا عند جميع مستويات المعنوية، وكذلك قيم الاحتمال الحرج أكبر من 5%، وبالتالي نستنتج أن سلسلتين (LOGCHO) الأصلية (عند المستوى) غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدة، ومنه نقيل فرض العدم H_0 .

وبعد أخذ الفرق الأول للسلسلتين لاحظنا من نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) بالنسبة للنماذج الثلاثة أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة بدون قيمة مطلقة وهذا عند جميع مستويات المعنوية، وكذلك قيم الاحتمال الحرج أقل من 5%، وبالتالي نستنتج أن سلسلة (LOGCHO) بعد أخذ الفرق الأول قد استقرت ولا تحتوي على جذر وحدوة، ومنه نرفض فرض العدم H_0 .

المطلب الثاني : تقدير علاقة طويلة الاجل

إذا: بمأن السلسلتين الزمنيتين المتعلقة بمتغيرات محل الدراسة قد استقرت من نفس الدرجة وعند الفرق الاول، فأن طريقة أنجل – غرانجرهي النموذج الأنسب لدراسة العلاقة.

حيث تتلخص هذه الطريقة في الخطوات التالية:

الخطوة الاولى : تقدير العلاقة في المدى الطويل بأستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS (انحدار التكامل المشترك):

$$logGDP_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} logCHO_t + e_t$$

بالاعتماد على مخرجات (Eviews12) من تطبيق (OLS)، واجراء الانحدار بين (LOGGDP , LOGCHO) في الجزائر خلا الفترة (1990_2022)، فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (10): يوضح نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل.

Variable	coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
C	8.333863	0.182434	45.68146	0.0000
LOGCHO	−1.343546	0.064600	−20.79806	0.0000
$logGDP_t = 8.333863 - 1.34546 logCHO_t$				
$R^2 = 0.93$				
F−statistic=432.5593 , Prob(F−sta)=0.0000 , DW=1.07				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

من الجدول السابق أظهرت النتائج ان :

- كل المعلمات جاءت معنوية عند مستوى المعنوية 5% حسب اختبار (أنجل – غرانجرهي).
- كما بينت النتائج تقدير علاقة طويلة الاجل أن هناك علاقة عكسية بين المتغير، وهذا ما تبينه الاشارة السالبة للمعلمة المتغير المستقل (logCHO)، وهذا يبين أنه كلما زاد (logcho) بوحدة واحدة ينخفض (loggdp) بـــ 1.34−.
- كما جاءت قيمة معامل التحديد عالية جدا حيث بلغت 93% ، أي أن متغير (logcho) يفسر 93% من التغير والتباين الحاصل في المتغير التابع (loggdp)، أما 7% تعود للعوامل أخرى.
- إن القيمة الاحتمالية لفيشر التي تقيس المعنوية الكلية للنموذج تساوي 0.000 وهي أقل من 5%، أي أن النموذج معنوي وذو مدلولية احصائية وهو مقبول أحصائيا.

المطلب الثالث : دراسة استقرارية البواقي

يفترض أنجل – جرانجر أن تكون سلسلة البواقي الناتجة عن الانحدار ساكنة ومستقرة عند المستوى، ولهذا وجب علينا استخراج سلسلة البواقي والتاكد من استقراريتها، وذلك بإستخدام اختبارات جذر الوحدة للديكي فوللر المزسع (adf)، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (11): يوضح نتائج اختبار (adf) للسلسلة البواقي في المستوى.

الصيغة	عند المستوى (Level)		
المتغير	U3		
القيم الحرجة	(%1)	(%5)	(%10)
القيمة المجدولة	−2.63	−1.95	−1.61
القيمة المحسوبة	−3.09		
الاحتمال الحرج	0.0030		
القرار	مستقرة		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

نلاحظ من نتائج الاختبارالسابق أن قيمة المحسوبة أكبر من قيم المجدولة بالقيمة المطلقة وذلك عند جميع القيم الحرجة، كما نلاحظ أن قيمة الاحتمال الحرج أصغر من 5%. وحسب أختبار ديكي فوللر المطور فإننا نرفض فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة، وبالتالي نقبل فرض العدم أي أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى. وبالتالي فالعلاقة طويلة المدى المقدرة سابقا صحيحة وغير مظللة، كما تؤكد هذه النتائج على وجود علاقة تكامل المشترك وهذا ما يقودنا إلى القيام بالخطوة الثانية وهي تقدير العلاقة في الأجل القصير (تصحيح الخطأ ECM)

المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

الجدول رقم (12): يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Least Squares
Date: 05/19/23 Time: 18:32
Sample (adjusted): 2 33
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.298953	0.170946	48.54709	0.0000
LOGCHO	-1.328060	0.060747	-21.86203	0.0000
U3(-1)	0.458361	0.183975	2.491435	0.0187

R-squared	0.944612	Mean dependent var	4.597637
Adjusted R-squared	0.940792	S.D. dependent var	0.607876
S.E. of regression	0.147912	Akaike info criterion	-0.895333
Sum squared resid	0.634464	Schwarz criterion	-0.757920
Log likelihood	17.32533	Hannan-Quinn criter.	-0.849784
F-statistic	247.2892	Durbin-Watson stat	1.586805
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

سنستخدم في تقييم النموذج أهم المعايير القياسية والإحصائية لمعرفة كفاءة هذا النموذج، ومن خلال ذلك سنقوم بتحليل ما يلي:

نستخدم لتحليل القوة التفسيرية للنموذج معامل التحديد ، فوجدنا أن هذا النموذج يفسر 94% من التغيرات (التباين) الحاصلة في المتغير التابع، وهذه النسبة عالية مما يبين أن المتغير المستقل له تأثير كبير على دالة استجابة المتغير التابع، أما النسبة المتبقية أي 6% فتفسيرها للنموذج يعود إلى عوامل أخرى لم تظهر في النموذج.

أما فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر (F) قد بلغت 247.2892 وهي معنوية عند مستوى 5%، وهذا ما يشير إلى أن النموذج ككل له مدلولية ومعنوية إحصائية وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا.

وكذلك أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ جاءت قيمته 0.45، وله أثر معنوي وهذا ما بينته قيمة الاحتمال الجرج والتي تساوي (0.0187) وهي أصغر من 5 %، بمعنى الناتج المحلي الاجمالي تستغرق ما يقارب سنتين (0.45/1) ، حتى تصحح باتجاه قيمته التوازنية، حيث تعكس هذه المدة أن سرعة التعديل نحو التوازن.

غير أنه قيمة معامل تصحيح الخطأ جات موجبة وهذا يؤكد على عدم وجود علاقة طويلة الأجل، وسوف نقوم باستخدام اختبار جون هانسن لتقدير العلاقة واختبار ARDL كذلك

تحديد فترات الابطاء:

الجدول رقم (13) : يوضح تحديد فترة الأداء المناسبة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGGDP
Exogenous variables: C
Date: 05/23/23 Time: 10:26
Sample: 1 33
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-26.56588	NA	0.367833	1.837725	1.884432	1.852667
1	19.81510	86.57782*	0.017857*	-1.187673*	-1.094260*	-1.157790*
2	20.24441	0.772756	0.018558	-1.149627	-1.009507	-1.104802
3	20.31499	0.122336	0.019763	-1.087666	-0.900839	-1.027898

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews12)

من الجدول السابق نلاحظ فترة الأبطاء 1 حسب معيار اكايك و شوارتز

1-اختبار جون هانسن (اختبار الأثر والقيم الذاتية العظمى) :

الجدول رقم(14): يوضح اختبار جون هانسن (اختبار الاثر والقيمة الذاتية العظمى)

Date: 05/23/23 Time: 10:30
Sample (adjusted): 3 33
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGGDP LOGCHO
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.319950	12.67808	15.49471	0.1272
At most 1	0.023110	0.724824	3.841465	0.3946

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.319950	11.95326	14.26460	0.1124
At most 1	0.023110	0.724824	3.841465	0.3946

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews12)

نلاحظ من الاختبار السابق أنها لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرين محل الدراسة حسب اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى

2 ــ استخدام نموذجARDL:

اختبار منهجية كثيرة الحدود(bounds test, F)

الجدول رقم (15) : يوضح منهجية كثيرة الحدود

Dependent Variable: LOGGDP
Method: ARDL
Date: 05/23/23 Time: 10:37
Sample (adjusted): 2 33
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGCHO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGGDP(-1)	0.630253	0.150593	4.185145	0.0002
LOGCHO	-0.504500	0.206239	-2.446194	0.0207
C	3.126715	1.250735	2.499902	0.0183

R-squared	0.958077	Mean dependent var	4.597637
Adjusted R-squared	0.955186	S.D. dependent var	0.607876
S.E. of regression	0.128683	Akaike info criterion	-1.173865
Sum squared resid	0.480222	Schwarz criterion	-1.036453
Log likelihood	21.78184	Hannan-Quinn criter.	-1.128317
F-statistic	331.3732	Durbin-Watson stat	1.386564
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

- **أختبار كثيرالحدود :**

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.867871	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	32		n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53

1%	5.763	6.48
	Finite Sample: n=30	
10%	3.303	3.797
5%	4.09	4.663
1%	6.027	6.76

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews12)

نلاحظ من الاختبار السابق ان (t statisti) في أصغر من الحدود العليا والدنيا وبالتالي يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرين محل الدراسة

استنتاج:

مما سبق وحسب الاختبارات (لانجل و جوهانسن و ARDL) أنها لا توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل

المطلب الخامس :إختبارات صلاحية وملائمة النموذج المقدر

الجدول رقم (16): يبين اختبارات صلاحية النموذج المقدر

الاختبار	Prob.F	F-statistic
الارتباط التسلسلي (LM)	0.2814	1.3295
عدم ثبات التباين (ARCH)	0.3475	0.9119
التوزيع الطبيعي للأخطاء (Jarque-Bera)	0.1577	3.6935

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

شرح نتائج الجدول السابق:

- **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial Corrélation test):**

نلاحظ من هذا الاختبار أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر بلغت 0.2814 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في النموذج.

- **اختبار عدم التجانس (Heterockedasticity test):**

من نتائج الاختبار عدم ثبات التباين أن قيمة احتمال لإحصائية فيشر تساوي 0.3475 وهي أكبر من 5%، وعليه نقبل الفرض العدم القائل بأن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم التجانس.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي – اختبار جاك بيرا (Jarque-Bera):**

إن إحصائية اختبار التوزيع الطبيعي تشير إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته الاحتمالية 0.1577 وهي أكبر من مستوى المعنوية ،5% وعليه فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعة.

الخاتمة

تظهر البطالة و تتزايد في البلدان الصناعية والمعاصرة على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، بحيث يمكن الحديث الآن على النمو بلا فرصة للتوظيف، ويعني ذلك أن البطالة قد تطورت الآن لتصبح قضية هيكلية طويلة المدى، ولا علاقة لها اليوم بحركة التغير الدوري في النشاط الاقتصادي ففي البلدان الصناعية لم تعد المشكلة هي انعدام النمو او تباطؤه، وإنما باتت تكمن في انعدام فرص العمل المنتجة رغم تحقيق معدلات نمو اقتصادي لا بأس بها، وهذه الحقيقة القاسية أدت إلى تبديد الوهم الذي يسيطر على عقول كثير من المواطنين، ومفاده ان النمو الاقتصادي في حد ذاته يؤدي تلقائيا إلى علاج مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل وتحسين الأجور، فاصلة بين النمو الاقتصادي وزيادة العملاء ضعفة إن لم تكن قد انقطعت تماما ونتيجة لمدى خطورة البطالة وتأثيرها على الاقتصاد و الفرد والمجتمع على حد سواء، تنبع أهمية هذا البحث باعتبار أن البطالة مشكلة اجتماعية سلبية والضحية فيها هو الإنسان، إضافة إلى تأثيرها السلبي على معدلات النمو الاقتصادي وهدر في الموارد بانواعها ، ولأن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي إلى التشخيص السليم لها ومعرفة أسباب ظهورها، توصلنا من خلال دراستنا هذه لأن البطالة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها، و تشير معظم الدراسات التي تناولت قضية البطالة أن أشكالها وصورها ليست ثابتة و نهائية , وبعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلا واختلاف بين الاقتصاديين في ما يتعلق بالموضوع، إلا أنه لا يمكن الإلمام بجميع النظريات الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع في بحثنا هذا نظرا لكثرتها وتشبعها ، حيث تقوم بتفسير هذه الظاهرة على ضوء معطيات اقتصادية جديدة بإدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها على أمل إيجاد الحلول الأنجح للتخفيف من حدتها، لأن أي خطط تهدف إلى خفض معدلات البطالة يجب أن تكون هناك دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث البطالة، لذلك وقفنا على الآثار العديدة المترتبة عن البطالة من آثار: اجتماعية، نفسيه، اقتصادية، سياسية وأمنية ..... الخ , وبشكل أكثر تحديدا فإن آثار البطالة تعم جميع مرافق المجتمع و أوضحنا في الأخير بعض وجهات النظر حول تجاوز أزمة البطالة في الفكر الاقتصادي و اقترح أننا بعض الحلول العاجلة المقترحة لعلاج مشكلة البطالة

ان معرفة مصادر النمو و درجات تاثيرها المتفاوت هي من اكثر الموضوعات التي اثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية طويلة، ونجد أن التركيز على النمو الطويل الأجل قد تلقى اهتماما واسعا من طرف الاقتصاديين في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، وعلى ضوء ما تقدم من الاهتمامات، فهناك نظرية قد تطورات في السنوات الحديثة منها نماذج النمو الداخلي وعلى الرغم أنها لا تزال في ما راحلها التكوينية فإنه مع ذلك تساهم في توفيرهم أفضل لاختلافات النمو طويلة الأمد في تجربة البلدان المتقدمة والنظامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي وتنويعها (كالاستثمار في رأس المال المادي , الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي اثناء مباشرة عملية الإنتاج التي ينتج عنها تولد المعرفة، و الاستثمار في رأس المال البشري اي مجموع الطاقات أو القدرات التي يكسبها الأفراد بالتعليم والتي تزيد من كفاءة

الإنتاجية، و الاستثمار في رأس المال العام الذي يتعلق بالقضايا الأساسية والخدمات العامة , و الاستثمار في رأس المال التكنولوجي أي نشاط البحث والتطوير وما ينتج عنه من استكشافات تكنولوجية)
لتوضيح العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 وكذلك اختبار فرضية الدراسة المنهج في البداية إلى طريقة التحليل النظري، ثم طريقة تحليل السلاسل الزمنية، واستعمال نموذج (Eviews 12)، و نموذج ARDL، قد تم الاعتماد على اختبارات إحصائية متنوعة للتأكد من صحة النتائج متحصل عليها

نتائج الدراسة :

من خلال تحليل مختلف متغيرات الدراسة التي استخدمت في هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي نشرتها في ما يلي :

- الشيء المميز في اقتصاديات الدول العربية هوالارتفاع الغير عادي لي نسبة البطالة عن المعدلات العالمية فاغلب الدول العربية تعرف نسب البطالة المرتفعة عن المعادلات العالمية، رغم توفر معظمها على موارد اقتصادية أو طبيعية هامة.
- عدم تمكن الحكومة الجزائرية من إرساء بيئة تشريعية والتنظيمية التي تشجع على المبادرة والاستثمار الخاص والتنوع الاقتصادي، وهي أمور ضرورية للنمو و الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل .
- بعد تقدير العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية توصلنا إلى أن اغلبها مقبولا من الناحية الإحصائية والاقتصادية و تبين وجود أثر سلبي بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وهذا ما تؤكد النظرية الاقتصادية(قانون اوكان)

إن المشكلة الأساسية في تحليل عنصر العمل، هي إنتاجية العمل، حيث إن زياداتها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية إقامة وحدات إنتاجية جديدة، تستوعب المزيد من القوى العاملة، وتساهم إسهاما مباشرا وفعالا في معالجة مشكلة البطالة والحد منها.

المراجع

❖ الكتب :

1. أحمد عارف العساف،" **التخطيط والتنمية الاقتصادية** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن 2011.

2. أسامة السيد عبد السميع : "**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية** "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008.

3. حربي محمد عيسى عريقات "**مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** "، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

4. خالد محمد الزواوي:" **البطالة في الوطن العربي**"، مجموعتنا العربية، القاهرة، 2004.

5. سيف الإسلام حسين عبد الباري:" **البطالة: الأسباب والمخاطر المترتبة عليها وكيف عالجها الإسلام**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.

6. طالب محمد عوض:" **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**"، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.

7. عبلة عبد الحميد البخاري:" **التنمية والتخطيط الاقتصادي الجزء الثالث** "، الدار العربية، مصر، 2009.

8. عبد العزيز عزيمة:" **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظريتها، سياساتها** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

9. عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف : " **تخطيط الموارد البشرية** "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1992.

10 . فتحي عطية السيد مصطفى: " **الحلول العلمية لعلاج مشكلة البطالة** "، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012.

11. كامل بكري " **التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية** "، بيروت ، لبنان، 1986.

12. لؤي أديب سليمان العيسى: "**الفساد الإداري والبطالة** "، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

13. محمد صالح تركي القريشي: "**علم اقتصاد التنمية** "، إثراء للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن.2010.

14. محمد عبد العزيز عجيمة " **التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية تطبيقية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

15. محمد مدحت مصطفى: "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** "، مطبعة الأشعة الفنية، مصر،1999.

16. محمد ناجي حسن خليفة: "**النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم**"، دار القاهرة، القاهرة، 2001.

17. مدسيار معروف: " **تحليل الاقتصاد الكلي** "، دار صفاء، عمان الأردن، 2005.

❖ المجلات والدوريات العلمية :

18. أحمد عباس عبد الله المحمدي: "**البطالة في الدول العربية** "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة، العدد 15، 2007

19. خليل حسن خليل: "**محاضرة التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية العلمية** "، جامعة الدول العربية، القاهرة ،1963.

❖ الملتقيات و المؤتمرات والأوراق البحثية :

20. جميل أحمد محمود خضر" **البطالة** ": الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية ، القاهرة، 2013.

❖ التقارير :

21. برنامج الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية البشرية لعام 2005.

الملاحق

الملحق رقم (01): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية الاصلية(LOGCHO و LOGGDP) عند المستوى

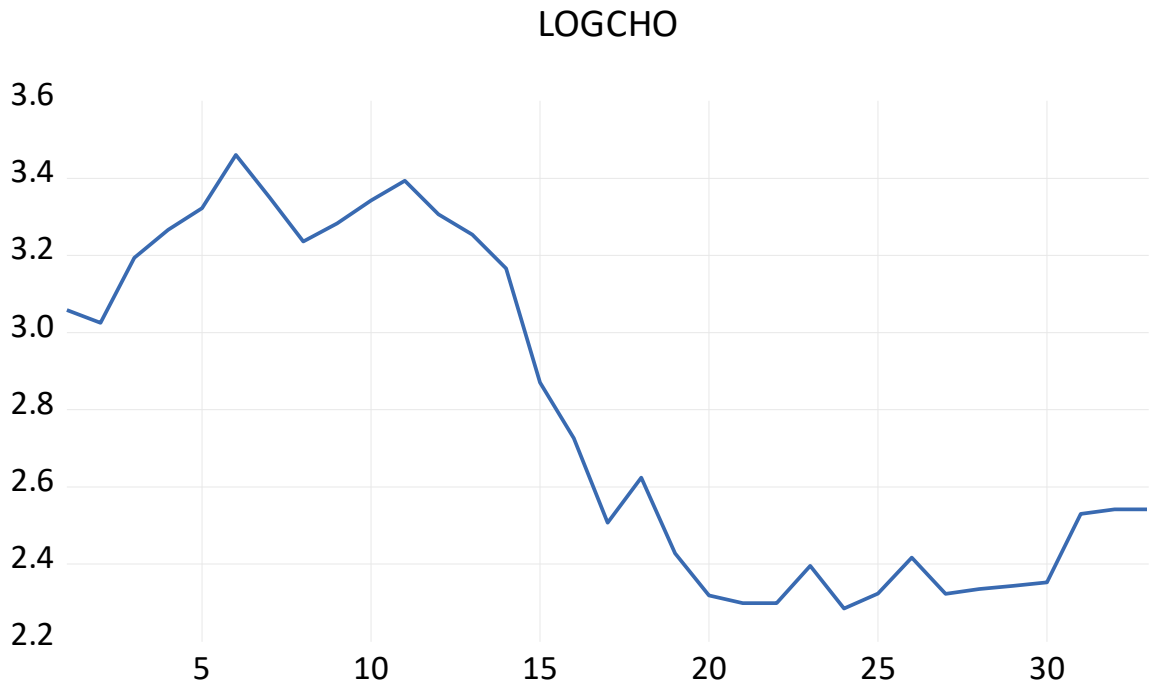

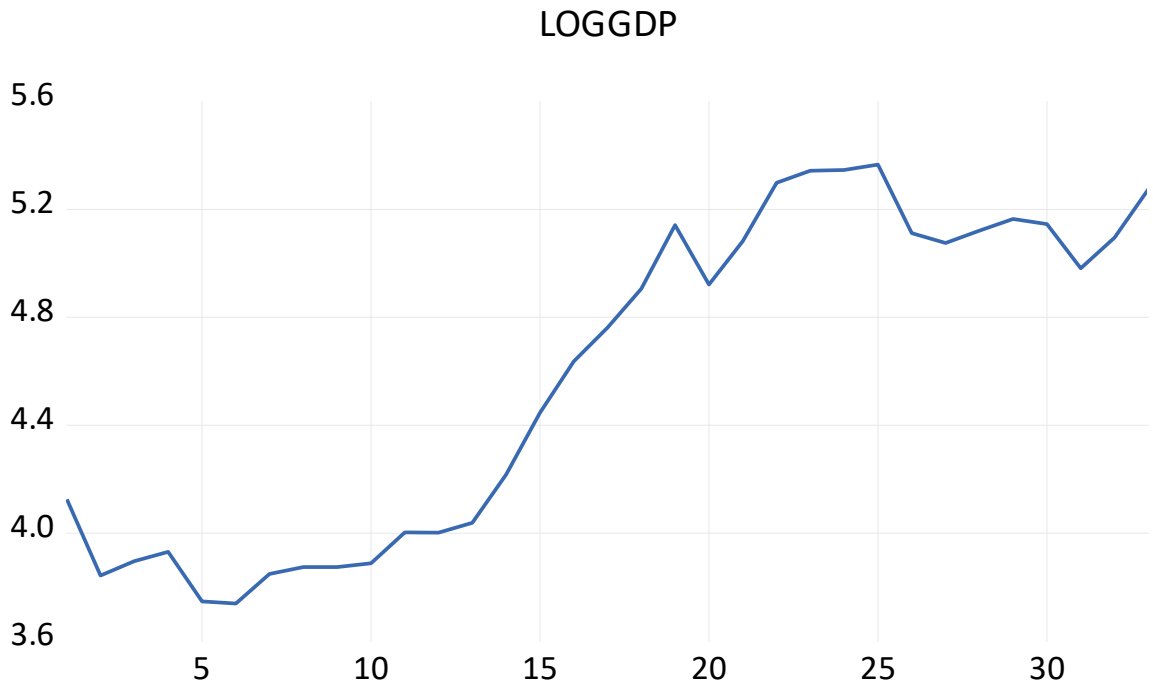

الملحق رقم (02): دالة الارتباط الذاتي للمتغير(LOGCHO)عند المستوى

Date: 05/12/23 Time: 15:35
Sample: 1 33
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*******	. |*******	1	0.956	0.956	32.960	0.000
. |******|	. *| . |	2	0.900	-0.157	63.108	0.000
. |******|	.**| . |	3	0.821	-0.273	89.084	0.000
. |***** |	.**| . |	4	0.721	-0.274	109.78	0.000
. |**** |	. | . |	5	0.614	-0.055	125.34	0.000
. |**** |	.**| . |	6	0.486	-0.257	135.44	0.000
. |*** |	. |*. |	7	0.368	0.128	141.45	0.000
. |** |	. | . |	8	0.252	0.017	144.39	0.000
. |*. |	.**| . |	9	0.121	-0.295	145.09	0.000
. | . |	. *| . |	10	-0.006	-0.170	145.09	0.000
. *| . |	. |*. |	11	-0.120	0.136	145.85	0.000
.**| . |	. |*. |	12	-0.217	0.136	148.43	0.000

الملحق رقم (03): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للمتغير(LOGCHO)حسب الاختبار ADF عند المستوى

Null Hypothesis: LOGCHO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.284855	0.8737
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGCHO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.725984	0.8260
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	

	10% level	-2.617434

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (04): دالة الارتباط الذاتي (LOGCHO) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: LOGCHO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.915948	0.3120
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 05/12/23 Time: 15:39
Sample (adjusted): 2 33
Included observations: 32 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |* . |	. |* . |	1	0.181	0.181	1.1489	0.284
. |* . |	. |* . |	2	0.188	0.161	2.4312	0.297
. |* . |	. |* . |	3	0.142	0.089	3.1830	0.364
. | . |	. | . |	4	0.007	-0.061	3.1847	0.527
. |* . |	. |* . |	5	0.186	0.167	4.5773	0.470
. *| . |	.**| . |	6	-0.141	-0.215	5.4050	0.493
. | . |	. |* . |	7	0.069	0.095	5.6145	0.585
. |* . |	. |* . |	8	0.092	0.088	6.0023	0.647
. *| . |	.**| . |	9	-0.177	-0.212	7.4762	0.588
. *| . |	.**| . |	10	-0.199	-0.256	9.4336	0.492
.**| . |	. *| . |	11	-0.335	-0.193	15.235	0.172
. *| . |	. | . |	12	-0.116	0.012	15.968	0.193

الملحق رقم (05) : اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للمتغير(LOGCHO) بعد الفرق

Null Hypothesis: D(LOGCHO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.406465	0.0075

Test critical values:	1% level	-4.284580
	5% level	-3.562882
	10% level	-3.215267

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGCHO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.484463	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGCHO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.491435	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (06): دالة الارتباط الذاتي للمتغير(LOGGDP)عند المستوى

Date: 05/12/23 Time: 15:42
Sample: 1 33
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*******	. |*******	1	0.944	0.944	32.153	0.000
. |******|	. *| . |	2	0.877	-0.125	60.823	0.000
. |******|	. | . |	3	0.819	0.050	86.639	0.000
. |***** |	.**| . |	4	0.735	-0.283	108.17	0.000
. |***** |	. *| . |	5	0.633	-0.181	124.68	0.000
. |**** |	. *| . |	6	0.528	-0.109	136.62	0.000
. |*** |	. | . |	7	0.424	-0.047	144.60	0.000
. |** |	. *| . |	8	0.314	-0.075	149.16	0.000
. |*. |	.**| . |	9	0.185	-0.260	150.80	0.000
. | . |	. | . |	10	0.067	0.014	151.02	0.000
. | . |	. *| . |	11	-0.045	-0.111	151.13	0.000

. *| . |		. | . |	12	-0.159	-0.050	152.52	0.000

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.920372	0.6207
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.327265	0.9099
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (07) :اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للمتغير(LOGGDP) حسب الاختبار ADF عند المستوى

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.425562	0.9586
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 05/12/23 Time: 15:44
Sample (adjusted): 2 33
Included observations: 32 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |* . |	. |* . |	1	0.123	0.123	0.5308	0.466
. | . |	. *| . |	2	-0.061	-0.078	0.6674	0.716

. |**. |	. |**. |	3	0.258	0.281	3.1557	0.368
. |* . |	. | . |	4	0.118	0.041	3.6961	0.449
. | . |	. | . |	5	-0.012	0.013	3.7017	0.593
. | . |	. | . |	6	0.046	-0.010	3.7906	0.705
. | . |	. | . |	7	-0.007	-0.061	3.7927	0.803
. | . |	. | . |	8	-0.015	-0.007	3.8022	0.875
.**| . |	***| . |	9	-0.303	-0.354	8.1352	0.521
. *| . |	. | . |	10	-0.143	-0.054	9.1416	0.519
. | . |	. | . |	11	-0.002	-0.044	9.1419	0.609
.**| . |	. *| . |	12	-0.270	-0.159	13.104	0.362

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.027052	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (08):دالة الارتباط الذاتي (LOGGDP)بعد الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.125306	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (09):اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للمتغير(LOGGDP)بعد الفرق

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.672495	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	

	10% level	-1.610400

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (10): تقدير العلاقة طويلة الأجل حسب طريقة المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Least Squares
Date: 05/12/23 Time: 15:47
Sample: 1 33
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.333863	0.182434	45.68146	0.0000
LOGCHO	-1.343546	0.064600	-20.79806	0.0000

R-squared	0.933126	Mean dependent var	4.583326
Adjusted R-squared	0.930969	S.D. dependent var	0.603924
S.E. of regression	0.158674	Akaike info criterion	-0.785243
Sum squared resid	0.780497	Schwarz criterion	-0.694545
Log likelihood	14.95650	Hannan-Quinn criter.	-0.754726
F-statistic	432.5593	Durbin-Watson stat	1.070302
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (11): اختبار إستقرارية البواقي

Null Hypothesis: U3 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.096747	0.0030
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (12): تقدير العلاقة طويلة الاجل

Date: 05/12/23 Time: 15:49
Series: LOGCHO LOGGDP
Sample: 1 33
Included observations: 33
Null hypothesis: Series are not cointegrated
Cointegrating equation deterministics: C

Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=7)

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
LOGCHO	-3.163052	0.1031	-17.65828	0.0439
LOGGDP	-3.096747	0.1164	-17.58279	0.0449

*MacKinnon (1996) p-values.

الملحق رقم (13): تقدير العلاقة قصيرة الاجل

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Least Squares
Date: 05/19/23 Time: 18:32
Sample (adjusted): 2 33
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.298953	0.170946	48.54709	0.0000
LOGCHO	-1.328060	0.060747	-21.86203	0.0000
U3(-1)	0.458361	0.183975	2.491435	0.0187

R-squared	0.944612	Mean dependent var	4.597637
Adjusted R-squared	0.940792	S.D. dependent var	0.607876
S.E. of regression	0.147912	Akaike info criterion	-0.895333
Sum squared resid	0.634464	Schwarz criterion	-0.757920
Log likelihood	17.32533	Hannan-Quinn criter.	-0.849784
F-statistic	247.2892	Durbin-Watson stat	1.586805
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (14): اختبارات صلاحية النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.329505	Prob. F(2,27)	0.2814
Obs*R-squared	2.868886	Prob. Chi-Square(2)	0.2382

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.911902	Prob. F(1,29)	0.3475
Obs*R-squared	0.945074	Prob. Chi-Square(1)	0.3310

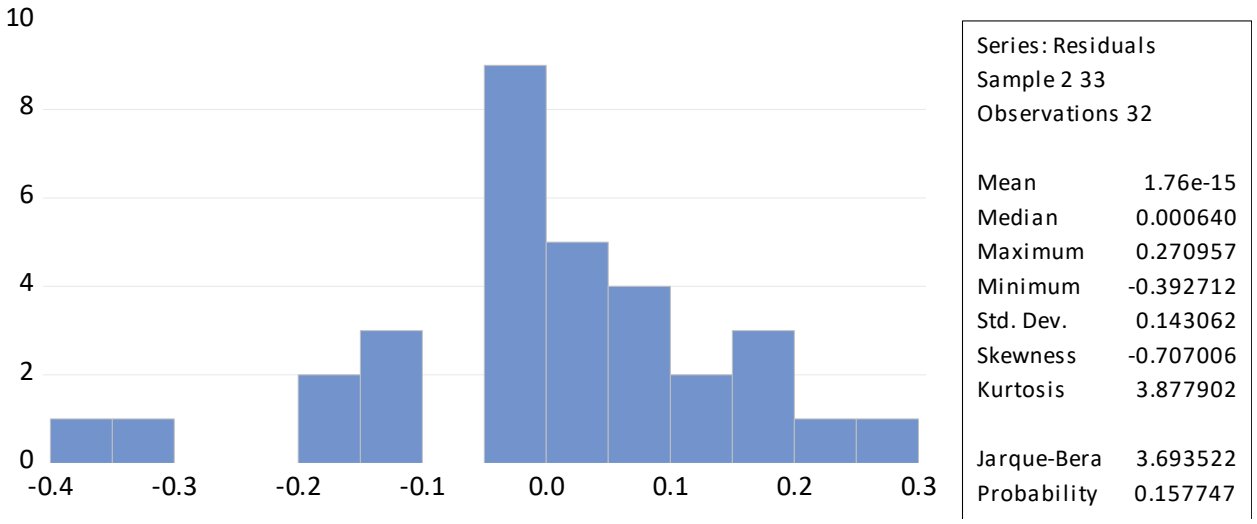

الملحق رقم (15): تحديد فترات الابطاء المناسبة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGGDP
Exogenous variables: C
Date: 05/23/23 Time: 10:26
Sample: 1 33
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-26.56588	NA	0.367833	1.837725	1.884432	1.852667
1	19.81510	86.57782*	0.017857*	-1.187673*	-1.094260*	-1.157790*
2	20.24441	0.772756	0.018558	-1.149627	-1.009507	-1.104802
3	20.31499	0.122336	0.019763	-1.087666	-0.900839	-1.027898

الملحق رقم (16):اختبار جوهانسن

Date: 05/23/23 Time: 10:30
Sample (adjusted): 3 33
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGGDP LOGCHO
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.319950	12.67808	15.49471	0.1272
At most 1	0.023110	0.724824	3.841465	0.3946

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.319950	11.95326	14.26460	0.1124
At most 1	0.023110	0.724824	3.841465	0.3946

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (17): تقدير العلاقة حسب ARDL

Dependent Variable: LOGGDP

Method: ARDL

Date: 05/23/23 Time: 10:37

Sample (adjusted): 2 33

Included observations: 32 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGCHO

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 20

Selected Model: ARDL(1, 0)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGGDP(-1)	0.630253	0.150593	4.185145	0.0002
LOGCHO	-0.504500	0.206239	-2.446194	0.0207
C	3.126715	1.250735	2.499902	0.0183

R-squared	0.958077	Mean dependent var	4.597637
Adjusted R-squared	0.955186	S.D. dependent var	0.607876
S.E. of regression	0.128683	Akaike info criterion	-1.173865
Sum squared resid	0.480222	Schwarz criterion	-1.036453
Log likelihood	21.78184	Hannan-Quinn criter.	-1.128317

F-statistic	331.3732	Durbin-Watson stat	1.386564
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (18):إ ختبار منهج كثيرالحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.867871	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	32		n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76